https://doi.org/10.17656/jlps.10371

السوق السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في النشأة والديناميكيات

د. زمكان علي سليم
استاذ مساعد/ جامعة السليمانية/ كلية العلوم السياسية/ قسم السياسة و العلاقات الدوليه

The political market in Iraq after 2003: A study in its origins and dynamics

Dr. Zmkan Ali Saleem
Assistant Professor
University of Sulaimani/College of Political Sciences/ Department of Politics & International Relations
zmkan.saleem@univsul.edu.iq

بازاڕی سیاسی عێراق لە دوای ساڵی ٢٠٠٣: لێکۆڵینەوەیەک لە بنەچە و داینامیکی خۆی

د. زمکان علی سلیم
پرۆفیسۆری یاریدەدەر / زانکۆی سلێمانی/ کۆلێژی زانستە رامیاریەکان
بەشی سیاسەت و پەیوەندیە نێودەوڵەتیەکان

الملخص// منذ تغيير النظام في عام ٢٠٠٣، تشكّلت الساحة السياسية في العراق من خلال أنماط راسخة من السياسة التبادلية أو المعاملاتية (Transactional Politics) والعنف ذو الدوافع السياسية. فقد دأبت النخب السياسية، على اختلاف أيديولوجياتها وانتماءاتها الإثنية والطائفية، على تبادل الولاء السياسي مقابل مكاسب مادية، في حين لجأت فصائل وشخصيات مختلفة إلى الإكراه والعنف كأدوات استراتيجية للتفاوض أو ترسيخ أو الحفاظ على السلطة. لقد ساهمت هذه الديناميات في تقويض شرعية الدولة واستنزاف الموارد العامة وإضعاف المؤسسات الرسمية. وهذا يثير سؤالاً حاسماً: كيف يمكن فهم الاستخدام المستمر للمال والعنف—وهما أداتا القوة السياسية الرئيسيتان—بشكل منهجي في السياق الأوسع للعراق بعد عام ٢٠٠٣ ، لا سيما فيما يتعلق بتأثيراتهما على الاستقرار السياسي وتطور المؤسسات؟ واستنادًا إلى إطار تحليل السوق السياسي (Political Marketplace Framework) ، تستقصي هذه الدراسة أصول وتطور وديناميات السياسة التبادلية والعنف في ثلاث محافظات عراقية استراتيجية—نينوى والبصرة وديالى—بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٢٠. ويساعد التركيز الزمني ودراسة الحالات دون الوطنية على تعميق التحليل وإبراز أهمية الساحات السياسية المحلية في تشكيل السوق السياسي الأوسع في العراق. وتشير النتائج إلى أن القوة السياسية على المستوى المحلي تُصان من خلال مزيج من القدرة القسرية والمساومات التبادلية. علاوة على ذلك، فإن التحالفات بين النخب تتجاوز في كثير من الأحيان الخطوط الطائفية والإثنية، مما يتحدى السرديات السائدة حول السياسة القائمة على الهوية في العراق بعد عام ٢٠٠٣. وقد أدى تغليب المحسوبية وشراء الولاءات على تقديم الخدمات العامة إلى عجز في الحوكمة وعدم استقرار مزمن.

الكلمات المفتاحية :- السوق السياسية , العراق , الديناميكيات

Abstract // Since the regime change in 2003, the political landscape in Iraq has been shaped by entrenched patterns of transactional politics and politically motivated violence. Political elites, regardless of their ideologies or ethnic and sectarian affiliations, have routinely exchanged political loyalty for material gains, while various factions and figures have resorted to coercion and violence as strategic tools for negotiating, consolidating, or maintaining power. These dynamics have contributed to undermining state legitimacy, depleting public resources, and weakening formal institutions. This raises a crucial question: how can the continued use of money and violence—the two main instruments of political power—be systematically understood within the broader context of post-2003 Iraq, particularly in relation to their impact on political stability and institutional development? Based on the Political Marketplace Framework, this study investigates the origins, evolution, and dynamics of bargaining and violence in three strategic Iraqi governorates—Nineveh, Basra, and Diyala—between 2003 and 2020. The temporal focus and subnational case studies help to deepen the analysis and highlight the importance of local political arenas in shaping the broader political market in Iraq. The findings indicate that political power at the local level is maintained through a combination of coercive power and bargaining. Moreover, alliances among elites often transcend sectarian and ethnic lines, challenging prevailing narratives about identity-based politics in post-2003 Iraq. The prioritization of patronage and the buying of loyalties over the delivery of public services has led to governance deficits and chronic instability.

Keywords: Political Marketplace, Iraq, Dynamics

پوختە // لە دوای گۆڕانی ڕژێمەوە لە ساڵی ٢٠٠٣، دیمەنی سیاسی عێراق بە نەخشە چەسپاوەکانی سیاسەتی مامەڵەیی و تووندوتیژیی پاڵنەری سیاسی لە قاڵب دراوە. نوخبە سیاسییەکان، بەبێ گوێدانە ئایدۆلۆژیاکانیان، یان پەیوەندییە نەتەوەیی و تائیفییەکانیان، بە شێوەیەکی ڕۆتینی دڵسۆزی سیاسییان بە دەستکەوتی ماددی گۆڕیوە، لە کاتێکدا کوتلە و کەسایەتییە جۆراوجۆرەکان پەنایان بۆ زۆرەملێ و تووندوتیژی بردووە وەک ئامرازێکی ستراتیژی بۆ دانوستان، چەسپاندن، یان پاراستنی دەسەڵات. ئەم داینامیکییانە بەشداریان

https://doi.org/10.17656/jlps.10371

كردووه له تێكدانی شەرعیەتی دەوڵەت و كەمكردنەوەی سەرچاوه گشتییەكان و لاوازكردنی دامەزراوه فەرمییەكان. ئەمەش پرسیارێكی چارەنووسساز دەوروژێنێت: چۆن دەتوانرێت بەردەوامی بەكارهێنانی پاره و تونددوتیژی- دوو ئامرازی سەرەكی دەسەڵاتی سیاسی- به شێوەیەكی سیستماتیک له چوارچێوەی فراوانتری عێراقی دوای ٢٠٠٣دا تێبگەین، بەتایبەتی له پێوەندی لەگەڵ كاریگەرییەكانیان لەسەر سەقامگیری سیاسی و گەشەسەندنی دامەزراوەیی؟ به پشتبەستن به چوارچێوەی بازاڕی سیاسی، ئەم توێژینەوەیه بەدواداچوون بۆ سەرچاوه و پەرەسەندن و داینامیكی موزایەده و تونددوتیژی دەكات له سێ پارێزگاری ستراتیژی عێراق- نەینەوا، بەسره و دیاله- له نێوان ساڵانی ٢٠٠٣ و ٢٠٢٠ بازاڕی سیاسی فراوانتر له عێراق. دۆزینەوەكان ئاماژه بەوه دەكەن كه دەسەڵاتی سیاسی لەسەر ئاستی ناوخۆیی له ڕێگەی تێكەڵەیەک له دەسەڵاتی زۆرەملێ و موزایەده دەپارێزرێت. جگه لەوەش، هاوپەیمانی نێوان نوخبەكان زۆرجار هێڵه تائیفی و نەتەوەییەكان تێدەپەڕێنێت، ئەمەش تەحەدای گێرانەوەی باو دەكات سەبارەت به سیاسەتی بنەمادار به ناسنامه له عێراقی دوای ٢٠٠٣. یەكەمایەتیدان به پاترۆناژ و كڕینی دڵسۆزیەكان بەسەر پێشكەشكردنی خزمەتگوزارییه گشتیەكاندا، بووەته هۆی كورتهێنانی حوكمڕانی و ناسەقامگیری درێژخایەن.

وشەی سەرەكی: بازاڕی سیاسی، عێراق، داینامیكی

١. المقدمة

تتناول هذه الدراسة جذور وديناميكيات السوق السياسية في العراق .فقد أدى تأسيس نظام ديمقراطي بعد التغيير الذي قادته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ إلى إطلاق وعود بالمشاركة السياسية، والمساواة، والتنمية الاقتصادية، والاستقرار طويل الأمد. وفي أعقاب الغزو، شهد العراق ظهور نظام تعددي وانتظامًا في إجراء الانتخابات الوطنية كل أربع سنوات، ما شكّل انتقالًا رسميًا نحو الحكم الديمقراطي .ومع ذلك، لم ينجح النظام السياسي الذي تأسس بعد عام ٢٠٠٣ في تحقيق الأهداف الأساسية التي طمح إليها الكثيرون. فقد مرّ العراق بفترات طويلة من عدم الاستقرار، تخللتها موجات عنف واسعة النطاق وتوترات مستمرة بين مكوناته الرئيسية من جماعات إثنية وطائفية، فضلًا عن الأحزاب والفصائل السياسية. ورغم أن للعوامل الخارجية دورًا مهمًا في تأجيج هذا الوضع، فإن النخب السياسية العراقية، على اختلاف انتماءاتها الطائفية والإثنية، ساهمت بدورها في ترسيخ حالة عدم الاستقرار. وقد كانت لهذه الممارسات تبعات خطيرة على شرعية مؤسسات الدولة وفعاليتها، وعلى العقد الاجتماعي، وعلى مصالح المواطنين والمجتمعات المختلفة في البلاد.

على مدى العقدين الماضيين، انحرفت بعض فئات النخبة السياسية في العراق عن القواعد والأعراف الرسمية المرتبطة بالحكم الديمقراطي، ولجأت إلى آليات وممارسات غير رسمية أدّت ليس فقط إلى سوء تخصيص الموارد الحيوية للدولة واستنزافها، بل ساهمت أيضًا في تآكل ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها. وقد شملت هذه الآليات السيطرة المنهجية على أجهزة الدولة وثرواتها العامة، وتوظيف المناصب الحكومية كوسيلة

لمقايضة الولاءات السياسية مقابل منافع مادية، واستخدام العنف بشكل استراتيجي كأداة لضمان المصالح السياسية أو تعزيزها .ونتيجة لذلك، أصبحت مؤسسات الدولة في العراق أكثر هشاشة، مما أدى إلى تصاعد مشاعر الغضب والاستياء الشعبي .وقد تجلّى هذا الاستياء المتزايد في موجات متكررة من التظاهرات والاحتجاجات، كان أبرزها الحراك الجماهيري الواسع الذي شهده البلد بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

تنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على كشف الجذور البنيوية والسياسية لضعف الدولة وعدم الاستقرار في العراق، وذلك من خلال تحليل نقدي للسياسات والممارسات التي انتهجتها النخب السياسية العراقية، والتي ساهمت – عن قصد أو من غير قصد – في الإضرار بالمصلحة العامة وتقويض شرعية الدولة وقدرتها على الأداء الفعّال.

١,٢. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى فحص وتحليل الأسباب الكامنة وراء هشاشة المؤسسات وعدم الاستقرار السياسي في العراق، وذلك من خلال دراسة الآليات والاستراتيجيات التي اعتمدتها النخب السياسية المهيمنة في البلاد منذ عام ٢٠٠٣. وتسعى الدراسة إلى تجاوز التفسيرات التقليدية، مثل الفساد، بوصفه العامل الوحيد المسبب لضعف الحوكمة وعدم الاستقرار، عبر الكشف عن الديناميكيات البنيوية والسياسية الأعمق التي أعاقت تطور مؤسسات الدولة وعرقلت إحراز تقدم اقتصادي وسياسي ملموس. كما تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات مبنية على الأدلة لأطراف المجتمع الدولي المهتمين بدعم أجندة الإصلاح في العراق، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز مؤسسات الدولة بما ينسجم مع تطلعات ومصالح المواطن العراقي.

١,٣ . سؤال و فرضية البحث

استخدام الموارد المادية، بما في ذلك التمويل السياسي، والعنف، كان واسع الانتشار في السياسة العراقية ما بعد ٢٠٠٣. والسؤال الرئيسي الذي تسعى هذه الدراسة للإجابة عليه هو: كيف يمكن فهم و تحليل الاستخدام المستمر للمال والعنف—وهما أداتا القوة السياسية الرئيسيتان—بشكل منهجي في السياق الأوسع للعراق بعد عام ٢٠٠٣ ، لا سيما فيما يتعلق بتأثيراتهما على الاستقرار السياسي وتطور المؤسسات؟ و تفترض هذه الدراسة أن مركزية الموارد المادية والعنف كوسيلتين أساسيتين لممارسة السلطة السياسية في العراق يمكن فهمها وتحليلها بفعالية من خلال عدسة إطار السوق السياسية. وتجادل الدراسة بأن ديناميكيات هذا السوق السياسي قد أسهمت في نتائج سلبية على استقرار العراق، وأضعفت بشكل كبير من قدرة مؤسسات الدولة وشرعيتها.

١,٤. مناهج البحث

تعتمد هذه الدراسة منهج التحليل المقارن لفهم السوق السياسية في العراق على المستوى دون الوطني .وتقوم بذلك من خلال إعادة تفسير الديناميكيات السياسية والعنيفة في ثلاث محافظات عراقية رئيسية، مع تركيز واضح على سلوك النخب الحاكمة والفصائل، المتمثل في السياسات والممارسات التي انتهجوها خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٠. ويسترشد هذا التحليل بالمبادئ والافتراضات الأساسية لإطار السوق السياسية، كما هو

موضح في القسم النظري أدناه. ومن أجل دعم تحليلاتها واستنتاجاتها، تعتمد هذه الدراسة على منهجية نوعية، مستندة إلى مصادر أولية وثانوية. وقد جُمعت البيانات الأولية من خلال ٤٠ مقابلة شبه مُنظمة – أُجريت حضوريًا وعبر الهاتف – بين يونيو ٢٠١٩ وسبتمبر ٢٠٢٠، مع قادة أحزاب، ومسؤولين حكوميين، وصحفيين، ومراقبين مستقلين من المناطق الثلاث المختارة. جميع الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات طلبوا عدم الكشف عن هويتهم لأسباب أمنية وسياسية. أما البيانات الثانوية فقد استُمدت من تغطيات إعلامية محلية ودولية، بالإضافة إلى تقارير سياساتية وأدبيات أكاديمية ذات صلة بالقضايا الأساسية للدراسة.

١,٥ . الإطار الزماني و المكاني للدراسة

تهدف الدراسة الى فهم و تحليل التحولات الرئيسية و مقاليد/آليات السلطة للسوق السياسية في ثلاث من أكثر المحافظات العراقية اضطرابًا، ولكن في الوقت ذاته تُعدّ مناطق استراتيجية وذات كثافة سكانية عالية، وهي: نينوى (الموصل)، البصرة، وديالى، وذلك بين عامي ٢٠٠٣و ٢٠٢٠. إن حصر الدراسة في هذا الإطار الزمني يسمح بتحليل مركز لتطورات الديناميكيات السياسية، مع تجنب التحديات التحليلية التي تفرضها الطبيعة المتغيرة بسرعة للسياسات المحلية. ويُجادَل بأن السوق السياسي في العراق مُجزأ إقليميًا؛ فحتى وإن كانت هذه المحافظات جزءًا من الديناميكيات السياسية الوطنية، فإن الصراع على السلطة فيها يأخذ أشكالًا مختلفة حسب الأطراف الفاعلة والأصول المتاحة ضمن الحقل السياسي المحلي. لا تهدف هذه الدراسة إلى التقليل من الدور المُزعزع للسياسات المعتمدة على المحاصصة في المستوى الوطني، بل تسعى إلى التأكيد على أن دراسة صراعات السلطة على المستوى دون الوطني تكشف عن ديناميكيات أشد اضطرابًا وعنفًا تتعلق بالاستحواذ على الدولة.

٦,١. الإطار النظري للدراسة

تتناول هذه الدراسة أصول وتطور وديناميات القوة في السياسة العراقية من خلال منضور السوق السياسي(Political Marketplace).[1] ويعمل مفهوم السوق السياسي

[1] Boswell, A., et al. (2019). *The security arena in South Sudan: A political marketplace study*. Conflict Research Programme, LSE. https://eprints.lse.ac.uk/102894/1/De_Waal_the_security_arena_in_south_sudan_published.pdf; De Waal, A. (2019). *Sudan: A political marketplace framework analysis*. World Peace Foundation / Conflict Research Programme. https://eprints.lse.ac.uk/101291/; De Waal, A. (2016). *Introduction to the political marketplace for policymakers* (JSRP Policy Brief No. 1). LSE. https://www.lse.ac.uk/ideas/Assets/Documents/Conflict-Research-Programme/policy-reports/JSRP-Brief-1.pdf; De Waal, A. (2023). Introduction: Making sense of South Sudan. *African Affairs, 122*(486), e1–e9. https://doi.org/10.1093/afraf/adad017; De Waal, A., et al. (2020). *A theory of change for violent political marketplaces* (Conflict Research Programme

كنظام للحكم وكإطار تحليلي في آن واحد. كنظام حكم، يشير إلى نموذج قائم على التبادل المالي والتعاملات التبادلية، حيث يتم اكتساب السلطة السياسية والحفاظ عليها من خلال تبادلات غير رسمية تشمل الولاء، والخدمات، والمكافآت المادية. و يقول آليكس دي وال (Alex de Waal)، و هو الاكاديمي الرائد في تطوير السوق السياسي كإطار تحليلي، تحدث هذه المعاملات في بيئة شديدة التنافس بين النخب.[١] ويضيف دي وال و باحثون آخرون بأن في مثل هذه الأنظمة تتغلب صفقات النخب والمساومات السياسية بشكل روتيني على المؤسسات الرسمية، والأطر القانونية، وهياكل الحوكمة المبنية على القواعد. ولا يعني ذلك غياب المؤسسات العامة تمامًا؛ بل، وكما تُبيّن الدراسة، غالبًا ما يُعاد تشكيل هذه المؤسسات عمدًا لخدمة مصالح النخب السياسية وأهدافها التكتيكية .[٢]

ويُعد المال والعنف بمثابة العملتين الأساسيتين للسلطة السياسية في الأنظمة التي تحكمها منطقية السوق السياسي.[٣] فالمال هو الآلية المركزية التي تستخدمها النخب لاكتساب السلطة والحفاظ عليها، من خلال شراء الولاءات السياسية—سواء من نخب أخرى أو من قواعد شعبية أوسع—عن طريق توسيع شبكات المحسوبية والزبائنية. كما يُستخدم سحب هذه المنافع كأداة لفرض الانضباط ومعاقبة عدم الولاء، و هي سياسة عرفه بينجامين سباتز بـ"العنف النقدي" .[٤]

على الرغم من أن المال يُعد القوة المهيمنة، إلا أنه غالبًا ما يكون غير كافٍ بمفرده. ومن أجل تعزيز قدرتهم التفاوضية وضمان بقائهم السياسي، تسعى النخب أيضًا إلى الوصول إلى وسائل الإكراه، بما في ذلك التهديد باستخدام العنف أو ممارسته، حتى وإن بقيت هذه

Memo). London School of Economics and Political Science. https://www.lse.ac.uk/ideas/Assets/Documents/Conflict-Research-Programme/crp-memos/PMF-TOC-Feb-2020.pdf; De Waal, A. (2020). Somalia's disassembled state: Clan unit formation and the political marketplace. *Conflict, Security & Development*, *20*(5), 561–585; Ingiriis, M. H. (2020). Profiting from the failed state of Somalia: The violent political marketplace and insecurity in contemporary Mogadishu. *Journal of Contemporary African Studies*, *38*(3), 437–458; Kaldor, M., & De Waal, A. (2020). Identity formation and the political marketplace. *Conflict, Security & Development*, *20*(5), 519–538; Spatz, B. J., Sarkar, A., & De Waal, A. (2021). *The political marketplace: A framework and toolkit for analyzing transactional politics in conflict-affected countries*. Conflict Research Programme, LSE. https://eprints.lse.ac.uk/111009/1/CRP_the_political_marketplace_framework_and_toolkit_published.pdf

[1] De Waal, A. (2016), *Introduction to the Political Marketplace*

[2] Spatz, B. J., Sarkar, A., & De Waal, A. (2021), *The Political Marketplace*

[3] Spatz, B. J., Sarkar, A., & De Waal, A. (2021), *The Political Marketplace*

[4] Spatz, B. J. (2020). Cash violence: Sanctions and the politics of power, and peace. *Medford, MA: Tufts University*.

الأدوات كامنة أو غير مُفعّلة .[1] في هذا السياق، تصبح النشاط السياسي الأساسي متمثلًا في السعي للحصول على الموارد المالية التقديرية—أي ميزانية أو تمويل سياسي غير مقيد—إلى جانب القدرة القسرية؛ أي القدرة على توزيع أو سحب المنافع المادية (مثل الرشاوى، العقود، التعيينات الرسمية، أو تراخيص الأعمال)، وكذلك القدرة على استخدام القوة أو التهديد بها عند الضرورة .[2]

تُعرّف الأسواق السياسية بأنها أنظمة سياسية تتمحور حول النخب، حيث توجد حواجز دخول كبيرة تستبعد الفاعلين غير المنتمين إلى النخبة.[3] وغالبًا ما تُصان هذه الحواجز من خلال احتكار النخب للموارد الحكومية—مثل الأموال العامة، وفرص التوظيف، وتراخيص الأعمال، والوصول إلى أدوات الإكراه . وعلى الرغم من أن النخب قد تتنافس بشراسة على النفوذ والسيطرة، فإنها تميل إلى التكتل والدفاع المشترك عندما تواجه تهديدات مشتركة، لا سيما في شكل تحديات التعبئة شعبية. وفي مثل هذه الأنظمة، يكون للدور الذي يلعبه المواطنون العاديون في تشكيل المخرجات السياسية دور ضئيل أو هامشي. وبدلًا من ذلك، غالبًا ما يُستخدم المواطنون كأدوات أو أوراق ضغط من قبل النخب في صراعاتها على السلطة.[4] (الجدول ١ يقدّم ملخصًا للخصائص الرئيسية للأسواق السياسية)

الجدول (١): خصائص السوق السياسي

الخاصية	التفصيل
المعاملات السياسية تتجاوز المؤسسات	في السوق السياسي، تتفوّق صفقات النخب على المؤسسات الرسمية وأنظمة الحوكمة القائمة على القواعد، والتي غالبًا ما تُشكّل لخدمة مصالح النخب.
التمويل السياسي والعنف يدفعان صفقات النخب	تتشكل السياسة النخبوية من خلال المال والإكراه—وهما العملتان الأساسيتان للسلطة. فرغم هيمنة المال، يظل العنف أداة حاسمة في الخلفية.
السياسة هي الجوهر	تُفهم الحرب والسلام والقمع والفساد على أنها نتائج لمساومات بين النخب. حتى المؤسسات التكنوقراطية غالبًا ما تُستخدم لتحقيق

[1] De Waal, A. (2014). Violence and peacemaking in the political marketplace. *Legitimacy and Peace Processes: From Coercion to Consent*, 17-20.

[2] Sarkar, A., & de Waal, A. (2024). Going 'cold turkey': Oil addiction and 'traumatic' decarbonization in fragile fossil fuel producers. *Environment and Security*, *2*(3), 323-347.

[3] De Waal, A., Sarkar, A., Detzner, S., & Spatz, B. (2020), *A theory of change for violent political marketplaces*

[4] De Waal, A., Sarkar, A., Detzner, S., & Spatz, B. (2020), *A theory of change for violent political marketplaces*

	أهداف سياسية تكتيكية.
قواعد دائمة وسط اضطراب دائم	الأسواق السياسية غير مستقرة بطبيعتها، لكن القواعد الأساسية تظل ثابتة. تتغير موازين القوى وصفقات النخب، لكنها نادرًا ما تُحدث تغييرًا نظاميًا دائمًا—بل تُنتج صفقات مؤقتة تحكمها ظروف السوق الراهنة.
النخب تستخدم المواطنين كأدوات سياسية	في السوق السياسي، يتم توظيف المواطنين كأدوات لا تمكينهم. تكمن القوة في كيفية تعبئة النخب للجماهير أو التلاعب بها للحصول على الموارد أو الولاء أو التفوق على الخصوم.
الأسواق السياسية تقاوم الإصلاح	غالبًا ما تفشل الإصلاحات في أنظمة السوق السياسي، حيث تعمل السياسة التبادلية على استيعاب التغيير أو تحييده.

المصدر:

Spatz, B. J., Sarkar, A., & De Waal, A. (2021). *The political marketplace: A framework and toolkit for analyzing transactional politics in conflict-affected countries. LSE/Conflict Research Program*. https://eprints.lse.ac.uk/111009/1/CRP_the_political_marketplace_framework_and_toolkit_published.pdf, pp.2-6.

من ناحية أخرى، يقدم إطار السوق السياسي تحليلًا منهجيًا للأنظمة السياسية التي تُظهر السمات الأساسية للسوق السياسي—وهي سمات غالبًا، وإن لم تكن حصريًا، ما ترتبط بالدول الهشة. ويُطرح هذا الإطار كنظرية سياسية تُعطي الأولوية لسلوك النخب في مثل هذه السياقات.[١] يعتمد هذا الإطار ويستوعب مفاهيم قريبة منه، مثل الابوية (Neo-patrimonialism)،[٢] والزبائنية/المحسوبية (Clientelism)،[٣] وحكم اللصوص (Kleptocracy)،[٤] والتسويات السياسية Political Settlements ()،[١] مستندًا إلى تقاليد بحثية متجذرة في دراسات إفريقيا والشرق الأوسط.

[1] Spatz, B. J., Sarkar, A., & De Waal, A. (2021), *The Political Marketplace*, p.7.
[2] Mkandawire, T. (2015). Neopatrimonialism and the political economy of economic performance in Africa: Critical reflections. *World Politics*, *67*(3), 563-612.
[3] Lust, E. (2009). Democratization by elections? Competitive clientelism in the Middle East. *Journal of Democracy*, *20*(3), 122-135.
[4] Coolidge, J., & Rose-Ackerman, S. (2000). Kleptocracy and reform in African regimes: Theory and examples. In *Corruption and Development in Africa: Lessons from Country Case Studies* (pp. 57-86). London: Palgrave Macmillan UK.

ما يميز إطار السوق السياسي هو تركيزه الخاص على الطابع المؤسلب والتنافسي لعلاقات الراعي والزبون، والطبيعة المؤقتة والمتغيرة لصفقات النخب، وقدرتها على التكيّف مع البيئات المتقلبة، والطابع الديناميكي للنظام السياسي ككل، بالإضافة إلى ترابط شبكات المحسوبية على المستويين الإقليمي والدولي.[٢]

يري باحثون بأن المنطق الذي يقوم عليه السوق السياسي يُضعف سلطة الدولة، ويقوّض شرعيتها، ويُفاقم الانقسامات المجتمعية. كما تلاحظ ماري كالدور و آليكس دي وال، فإن الأسواق السياسية تُفكك البنية الأساسية للدولة القومية الحديثة، التي طالما اعتُبرت وسيلة للمواطنة والشرعية والتعاون العالمي. ومن خلال ذلك، تُعزز هذه الأسواق تفكك الهوية وتُعمّق الاستقطاب السياسي، مما يُسهم في حالة من عدم اليقين وعدم الاستقرار على نطاق واسع في المجتمع .[٣]

٢. دراسة حالة: محافظة نينوى

لقد تحدد الميدان السياسي في نينوى بالمنافسة بين جهات فاعلة كثيرة ومختلفة، من ضمنها الفصائل السياسية العربية السنية، والكتلتان الكرديتان الرئيسيتان، وقوى الأمن العراقية، ومؤخراً قوات الحشد الشعبي و وكلاؤها السياسيون. ومع صعود وسقوط داعش، تحطمت الحواجز المفروضة على الدخول إلى الميدان السياسي مما أذن بدخول مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة السياسية والأمنية إلى المشهد، بما فيها الأحزاب السنية على المستوى الوطني بدعم من الكتل الشيعية. وبدلاً من أن تقود تلك الأحزاب الخارجية حركة منسجمة في نينوى بدعم شعبي على المستوى المحلي، قامت بتشكيل تحالفات مرنة بين بعضها البعض من أجل تحقيق أهداف قصيرة الأمد. فكانت تشكيلات الكتل المحلية وطبيعة تحالفاتها تتغير بشكل كامل بين يوم وليلة، مما خلق ميداناً سياسياً متغيراً جَعَل من الصعب حتى على الأطراف الداخلية معرفة من يمتلك السلطة. ونستكشف في هذه الدراسة الانحلال التدريجي للسلطة العامة وتحولها إلى سوق سياسية تبادلية مؤقتة.

٢. ١ . التحولات الرئيسية في السوق السياسية

٢. ١,١. الاستيلاء العنيف على الدولة وظهور هيكلية احتكار القلة: ٢٠٠٣-٢٠٠٤

في الأيام والأسابيع الأولى من الغزو في عام ٢٠٠٣، لم تمتلك القوات الأمريكية المسؤولة عن نينوى ما يكفي من العناصر والأسلحة لمحاولة السيطرة على المحافظة. فقامت القيادة الأمريكية بالاعتماد بشكل كبير على حلفائها الأكراد، وخاصة الجناح المسلح من الحزب الديمقراطي الكردستاني ومقره عاصمة إقليم كوردستان العراق -أربيل- لتأكيد السيطرة المحلية. [٤] وهذا القرار الذي أتى من طرف الجيش الأمريكي لم يأخذ بالحسبان

---

[1] Khan, M. H. (2018). Political settlements and the analysis of institutions. *African affairs*, *117*(469), 636-655.

[2] De Waal, A. (2016), *Introduction to the Political Marketplace*, p.2.

[3] Kaldor, M., & De Waal, A., *Identity formation*

[4] Oliver, M. (2003, April 11). Kurds celebrate fall of Mosul. **The Guardian**. https://www.theguardian.com/world/2003/apr/11/iraq.markoliver1

العواقب المحلية السياسية والتي كان من السهل توقعها. فقد فرض الحزب الديمقراطي الكردستاني وجوده الأمني والسياسي بقوة في أنحاء مدينة الموصل وفي مساحات شاسعة من المحافظة ككل.[١] وقال أحد المسؤولين في الحزب الديمقراطي الكردستاني ما يلي "ذهبتُ إلى مكاتب محافظة نينوى واحداً تلو الآخر، وكلما رأيت لافتات مكتوبة بالعربية كنت أضيف لافتات باللغة الكردية."[٢] حركت هذه الاستراتيجية المنهجية للاستيلاء على الدولة علاقة سلبية قائمة على عدم الثقة بين الأغلبية العربية السنية في نينوى والتحالف الكردي-الأمريكي.[٣] وإن سياسة اجتثاث البعث الأمريكية (والتي نتج عنها طرد أعداد كبيرة من أعضاء نينوى في الجيش الاتحادي والإدارة المحلية) قد زادت أكثر من حدة التوترات وفككت في الوقت ذاته القدرة التنظيمية للجهات العربية السنية القوية، مهدمة بذلك كل العقبات المتبقية التي تحول بين الأكراد وسيطرتهم على مؤسسات الحكومية في المحافظة.[٤] وفي ذلك السياق أخذ التمرد يستشري تدريجياً، ممهداً الطريق لصعود القاعدة. وبحلول عام ٢٠٠٤، كانت نينوى (ومدينة الموصل بشكل خاص) قد تقسمت إلى منطقتي نفوذ غير محددتين بدقة، فكان القسم الشرقي منها تحت سيطرة تحالف الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الولايات المتحدة، والقسم الغربي تحت سيطرة المجموعات المتمردة والقاعدة.[٥] وقد تمتع الحزب الديمقراطي الكردستاني بسيطرة غير متكافئة على المؤسسات الرسمية للحوكمة/الأمن ولكن كان عليه التنازل عن الأراضي للمتمردين.

٢,١,٢ . دخول ديناميكيات السوق القائمة على النقد: ٢٠٠٤-٢٠٠٨

ليس المغزى مما قلناه هو أن المكونات غير الكردية لم تحصل على مناصب ضمن الحكومة الرسمية. فلطالما كانت الحكومة، على سبيل المثال، بين أيدي العرب السنة. وبما أن المحافظة ذات أغلبية عربية سنية ساحقة، كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يعي أن فرض محافظ كردي لن يكون مستساغاً لدى الأمريكيين والشعب بأكمله. في ذلك الحين، كان من يشغل منصب المحافظ سنياً عربياً على الدوام، لكنه في الحين ذاته موال للحزب الديمقراطي الكردستاني، وكان لنائب المحافظ، والذي يكون كردياً، تأثير على كافة

[1] International Crisis Group. (2009, September). **Iraq's new battlefront: The struggle over Nineveh** (Middle East Report No. 90). https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/90-iraq-s-new-battlefront-the-struggle-over-ninewa.pdf, p.3

[2] مقابلة مع قيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني، أربيل. ٢٠ آب ٢٠١٩

[3] Harding, L. (2003, April 12). Mosul descends into chaos as even museum is looted. *The Guardian*. https://www.theguardian.com/world/2003/apr/12/iraq.arts

[4] International Crisis Group, (2009), *Iraq's New Battlefront*, pp. 4-5.

[5] Hamilton, E. (2008, March 23). *The fight for Mosul. Institute for the Study of War*. https://www.understandingwar.org/sites/default/files/reports/Iraq%20Report%208.pdf

القرارات الرئيسية. وخلاصة القول إن الظهور الأول لدينامية السوق في نينوى أتى على شكل كسب الأكراد لولاءات المسؤولين غير الأكراد، وهؤلاء لم يقتصروا على العرب السنة بل أيضاً المسيحيين والشبك والإيزيديين والتركمان.[1] وقد ضمنت الشخصيات السنية العربية الوصول إلى أعلى المناصب الحكومية بفضل ضخامة أعدادها، لكن سيطرتها على التمويل السياسي كانت ضئيلة نسبياً نظراً للمعوقات الهيكلية أمام العرب السنة على المستوى الوطني. ونتيجة لذلك، أصبح هؤلاء أهدافاً سهلة للكتلة الكردية من ناحية كسب الولاءات، [2] وسنرى لاحقاً في هذه الحالة كيف أصبحوا لاحقاً أهدافاً للأطراف الفاعلة ذات التمويل الجيد.

٢. ١. ٣ . تشعب السيطرة الإدارية، وتغيير وجهة كسب الولاءات القائمة على النقد: ٢٠٠٨-٢٠١٠

بقي الحال على ما هو عليه في نينوى حتى حلول الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٩ وقد ترأس الأكراد إدارة المحافظة - بشكل مباشر وأيضاً عن طريق كسب ولاءات البيروقراطيين العرب السنّة – كما أنهم تمتعوا بالسيطرة على أراضي القسم الشرقي من المدينة. وكانت العوائق كبيرة أمام الدخول إلى الميدان السياسي المحلي فكان أي نشاط سياسي أو تجاري بحاجة إلى دعم الحزب الديمقراطي الكردستاني. وقد كانت نقطة ضعف الأكراد الوحيدة ظاهرياً هي غرب مدينة الموصل التي حافظ المتمردون العرب السنة على سيطرتهم على أراضيها. في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ، أضعفت العمليات العسكرية الأمريكية والعراقية بشكل كبير القاعدة في نينوى، [3] مما أدى إلى إزالة سيطرتها على الجزء الغربي من المدينة. وبدلاً من القيام بما يريده الأكراد، سنحت للسياسيين العرب السنة البارزين فرصة للخروج من الظل وتشكيل تحالفات متينة إثر إجلاء القاعدة، إذ وجد كل من الجيش الأمريكي ورئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري المالكي مصالح مشتركة في تعزيز التمثيل العربي السني في نينوى. وبينما سعت الولايات المتحدة والحكومة العراقية لهزم القاعدة واستعادة السيطرة على الموصل، قام التحالف وحكومة العراق بتخفيض الحواجز أمام دخول الشخصيات العربية السنية لدرجة أن بعض البعثيين والمتمردين السابقين قد حصلوا على موافقة ضمنية بالمشاركة في العملية

[1] International Crisis Group, (2009), *Iraq's New Battlefront*, pp.28-31.

[2] من الأمثلة الرئيسية على كسب ولاءات الموصليين العرب السنة في تلك الفترة محافظ نينوى بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ دريد كشمولة. كان الموصليون ينظرون إلى كشمولة على أنه لعبة بيد الأكراد/الحزب الديمقراطي الكردستاني.

Parker, N. (2009, January 22). Iraq governor looks back on troubled tenure. *Los Angeles Times*. https://www.latimes.com/archives/la-xpm-2009-jan-22-fg-iraq-governor22-story.html

[3] Institute for the Study of War (ISW), 'Operation Mother of Two Springs', (December 2008), https://www.understandingwar.org/operation/operation-mother-two-springs

السياسية. وهذا مكّن بعض الشخصيات العربية السنية القومية مثل أثيل النجيفي من جمع طائفة واسعة من الفصائل العربية السنية تحت مظلة ائتلاف الحدباء التي تضمنت الكثير من البعثيين والمتمردين السابقين[١]. وقد ترشح ائتلاف الحدباء في الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٩ ببرنامج يعادي الأكراد بشكل صريح، مهيئاً الساحة لمواجهة انتخابية بين المعسكرين.

وبعد فوزه بأغلبية ساحقة، شكل النجيفي حكومة محلية استبعدت الأكراد بشكل تام.[٢] وبدلاً من أن يمنح هذا التوسع ائتلاف الحدباء النفوذ الكلي على المحافظة، كانت النتيجة تشعباً في السلطة الإقليمية وأيضاً الإدارية ليصبح كل منهما مجالاً محدداً، أحدهما ذو أغلبية سنية والآخر ذو أغلبية كردية.[٣] فسيطرت الحكومة المحلية على مدينة الموصل إضافة إلى جنوب نينوى، بينما أسس الحزب الديمقراطي الكردستاني إدارة منافسة في سهل نينوى وشرقها.

وهذا الانقسام بين المعسكرين أدى إلى إعادة توجيه التدفق النقدي وشبكات كسب الولاءات. فالكتلة العربية السنية كانت - حتى ذلك الحين - أكثر قوة وتمتعت بالسيطرة على القوى السياسية الجديدة، ولذلك كانت أقل عرضة لكسب الولاءات الخارجية. والمحافظ العربي السني والإدارة الأوسع لم يعودا يمارسان صلاحياتهما بصفتهما الشريك التابع/الخاضع في علاقة سلطة غير متجانسة مع الكتلة السياسية الكردية. إذن فهما لم يكونا "للبيع". لكن هذا لا يعني أن ديناميات السوق توقفت بالكامل. فالكتلة السنية نفسها كانت تتصدع داخلياً، إذ تألفت من تركيبة فضفاضة من العشائر والأقليات والمتمردين والبعثيين السابقين وضباط الجيش، ولكل مصالحه الخاصة. وكان هناك ثمن ينبغي دفعه للحفاظ على دعم تلك الفصائل، فكان النجيفي يبذل على الدوام جهوداً للمساومة على دعم أفراد كتلته بمنحهم مناصب عليا ومتوسطة في الحكومة المحلية والسماح لهم بالتدخل في العقود الحكومية.[٤] في ذلك الحين، كانت الكتلة الكردية منسجمة داخلياً لكنها أيضاً توسعية وموجهة للخارج، بمعنى أنها ضاعفت جهودها لكسب ولاءات الأقليات الإثنية الواقعة ضمن حيز نفوذها. فتعهد أمناء ورؤساء مجالس البلدات في سهل نينوى وغيره من

[1] Gleneinkel, K. (2009, January 28). The Hadbaa national list. *Niqash*. https://www.niqash.org/en/articles/politics/2368/

[2] Kamal, A. (2009, February 24). New Nineveh governor rejects Kurdish alliance. *Niqash*. https://www.niqash.org/en/articles/politics/2393/

[3] مقابلة مع قيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني، أربيل. ٢٠ آب ٢٠١٩. انظر أيضاً:
Mardini, R. (2009). Factors affecting stability in northern Iraq. *CTC Sentinel, 2*(8). https://ctc.usma.edu/app/uploads/2010/06/Vol2Iss8-Art6.pdf

[4] مقابلات مع مراقبين وصحفيين وسياسيين محليين من الموصل. الموصل، حزيران ٢٠١٩ – شباط ٢٠٢٠.

المناطق المتنازع عليها بالولاء لإقليم كردستان وقوات الحزب الديمقراطي الكردستاني، إلى درجة أنهم منعوا المحافظ النجيفي من دخول تلك المناطق.[1]

٢. ١. ٤. تفكك ودمج الميدان السياسي: ٢٠١١ – ٢٠١٤

المحسوبية الخارجية - سواء كانت من بغداد أم من أطراف فاعلة دولية - هي مصدر قوي للتمويل والدعم السياسي ولكنه مصدر لا يمكن الاعتماد عليه في كثير من الأحيان. فبعد وقت قصير من دعم الولايات المتحدة ورئيس مجلس الوزراء الأسبق نوري المالكي نشوء ائتلاف الحدباء في نينوى، انسحبت الولايات المتحدة بشكل مفاجئ من العراق في عام ٢٠١١، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تنامي قوة المالكي في البلاد. ولجأ المالكي الذي ازداد جرأة إلى استخدام السلطة التعسفية لقوى الأمن كي يفرض نفسه على نينوى خدمة لمصالحه السياسية الخاصة، واضعاً النجيفي في موقف حرج. وقد سبب هذا التهديد الخارجي من بغداد تسارعاً في ديناميات السوق المحلية، فقد تحول النجيفي إلى تحالف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وتوصل إلى صفقة تسمح للأكراد بالعودة إلى الحكومة المحلية.[2] وقد تزامن هذا التغير الدفاعي من طرف النجيفي وتحالفه التبادلي مع الأكراد مع تدهور في التناغم الداخلي لكتلته الخاصة الضعيفة سلفاً، إذ انشقت عناصر رئيسية من ائتلاف الحدباء اعتراضاً على الوفاق الذي حصل.[3] ونتيجة لذلك التصدع، جاءت نتائج ائتلاف الحدباء متدنية في الانتخابات المحلية التي جرت عام ٢٠١٣. وفي ذلك الحين، كان المالكي يحاول الاستفادة من الانقسامات الداخلية في الحدباء عبر تقديم الدعم السياسي والمالي لشخصيات سياسية وعشائرية عربية سنية مستاءة من الوضع. ومع ذلك، لم ينتج تقدم ملحوظ من استراتيجية كسب الولاءات تلك. فالمعاملة القاسية التي كانت قوى الأمن العراقية تفرضها على السكان العرب السنة في المدينة، والتي كانت تعتبر محلياً امتداداً

[1] Dagher, S. (2009, May 17). Tensions stoked between Iraqi Kurds and Sunnis. *The New York Times*. https://www.nytimes.com/2009/05/18/world/middleeast/18nineveh.html?fbclid=IwAR1fhrh610hgHf8mlNiOYla22OmbUjmFXfcgtxenIeX9DnBXEIYi0b_gZsM

[2] Ali, A. (2013, March 19). *Iraq's provincial elections and their national implications*. Institute for the Study of War. http://www.understandingwar.org/backgrounder/iraq%E2%80%99s-provincial-elections-and-their-national-implications

[3] عندما تحالف أثيل مع الأكراد في ٢٠١٢، تسبب في إغضاب وإبعاد الكثير من حلفائه في ائتلاف الحدباء، من ضمنهم رؤساء الكتل العشائرية الذين يحتلون مناصب في الحكومة المحلية (عبد الله الياور من عشائر شمر ودلدار زيباري من عشيرة زيباري الكردية) وغيرهم من الشخصيات المحلية كمحافظ نينوى الأسبق البصو. وتقرب المالكي من تلك المجموعات والشخصيات واستطاع كسب ولاءات البعض منهم في النهاية. انظر: المصدر السابق.

مباشراً لسياسات المالكي، جعلت من دخول الأهالي في تحالفات مع رئيس الوزراء أمراً ضاراً من الناحية السياسية.[١]

وقد أدى ازدياد حدة الاضطرابات السياسية إلى ارتباك الحكومة المحلية وفروع الأمن، وترتب على ذلك الحد من الحواجز التي تعترض دخول الميدان السياسي. وقد كان لتراجع سيطرة النجيفي على مختلف الفصائل العشائرية في الموصل أثر خاص في تمهيد الطريق أمام مجموعات متمردة وراديكالية مثل داعش لتثبيت نفسها في الأحياء الشرقية من مدينة الموصل.[٢] ومع تدفق المقاتلين والأسلحة إلى المحافظة التي تعصف بالخلافات السياسية والأمنية، انهارت قوى الأمن العراقية في مواجهة داعش في هجومه العنيف على نينوى في حزيران ٢٠١٤، مما أجبر إدارة النجيفي الهروب من المحافظة.[٣] وأعادت داعش فرض سيطرة موحدة على أراضي نينوى وإداراتها باستخدام العنف، ودفع السكان المحليون ثمن تلك الوحدة غالياً.

٢. ١. ٥. ظهور السوق السياسية المضطربة: ٢٠١٥-٢٠٢٠

وبينما وضعت داعش المحافظة بأكملها تحت سيطرة تعسفية مؤقتة لجهة سياسية واحدة، قامت الحملة العسكرية الهادفة إلى طرد تلك المجموعة المتطرفة بالعكس تماماً، فحطمت معظم المحددات والضوابط السابقة التي تنظم الدخول إلى الميدان السياسي. فقد تضمنت حملة استعادة نينوى من داعش تحالفاً ضعيفاً من جهات عسكرية خارجية تدعمها الأحزاب الشيعية ومن يتبعها من أحزاب سنية في بغداد، مقدمة فرصة غير مسبوقة للاستيلاء التعسفي على الطرق والصناعات المحلية والأراضي. وإضافة إلى ازدياد الاستيلاءات العنيفة، كان من السهل استئجار/شراء ولاءات الجهات السياسية الفاعلة نقداً. وبعد أن عزلت بغداد النجيفي من منصب المحافظ عام ٢٠١٥، [٤] انهار التحالف العربي السني الضعيف في نينوى بشكل كامل، وأصبحت بقاياه المفككة أهدافاً لسياسة "فرّق تَسُد" التي تنتهجها الأحزاب و الشخصيات المؤثرة الشيعية والسنية. وقد لجأ الإداريون وأعضاء المجلس المحلي في الحكومة المحلية إلى الأحزاب النافذة على المستوى الوطني طلباً للدعم والمكاسب المادية (ما عدا كتلة مجلس المحافظة المتحالفة مع الحزب

[١] مقابلات مع مراقبين وصحفيين وسياسيين محليين من الموصل. الموصل، حزيران ٢٠١٩ – شباط. للاطلاع على المزيد بشأن سوء معاملة قوى الأمن العراقية للعرب السنة في الموصل، انظر: الجزيرة، "حظر تجول بالموصل وتهديد بتصعيد الاحتجاج" (٨ آذار ٢٠١٣)
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/3/8/حظر-تجول-بالموصل-وتهديد-بتصعيد

[٢] تقرير الحكومة العراقية حول التحقيق في سقوط الموصل، ص ٣٩. التقرير متاح على الرابط:
- https://assafirarabi.com/ar/21609/2018/06/08/للمرة-الأولى-التفاصيل-الرسمية-الكامل/

[3] Knights, M. (2005, January 27). *Lessons from Mosul*. The Washington Institute for Near East Policy. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/lessons-mosul

[٤] الجزيرة، البرلمان العراقي يقيل محافظ نينوى أثيل النجيفي (٢٨ أيار ٢٠١٥)
https://aljazeera.net/news/arabic/2015/5/28/البرلمان-العراقي-يقيل-محافظ-نينوى

الديمقراطي الكردستاني، والتي بقيت متماسكة طوال الوقت).[١] وسمح ذلك لشخصيات مؤثرة مثل محمد الحلبوسي وخميس خنجر وأحزاب أخرى على المستوى الوطني مثل حركة عطاء، وبدر، وعصائب أهل الحق، والحزب الديمقراطي الكردستاني، بالاستيلاء على المكاتب الحكومية المحلية عبر كسب ولاءات المسؤولين والإداريين المحليين بشكل أساسي.[٢] وهذه السوق السياسية - التي يسودها العنف وكسب الولاءات بين مجموعة من الجهات الفاعلة - قد تسببت في اضطرابات سياسية وفوضى حكومية في نينوى. وبمجرد أن يفشل أي محافظ في تلبية مطالب حزب ما، كان يُقال من منصبه.[٣]

٢,٢. مقاليد/آليات السلطة الرئيسية

٢,٢. ١. العنف والسلطة التعسفية

لقد تمحورت السيطرة على نينوى بشكل كبير على استخدام القوة، وخاصة في تأكيد السيطرة على المساحات الشاسعة الاستراتيجية والمؤسسات الرئيسية. في البداية، نشأت مركزية السلطة التعسفية من الأهداف التوسعية للأحزاب السياسية والمجموعات المسلحة الكردية التي سعت إلى الاستفادة من تحالفها مع الجيش الأمريكي خلال غزو عام ٢٠٠٣ لكي توسع نطاق نفوذها خارج أربيل نحو سهل نينوى ومدينة الموصل. وعندما فرضت قوى الأمن الكردية سيطرتها على الجهاز الإداري في المحافظة، والذي يتمركز في الجانب الشرقي من مدينة الموصل، قامت المجموعات المسلحة العربية السنية، والقاعدة لاحقاً، بترسيم الحدود عند نهر دجلة، مؤكدة سيطرتها على أراضي المناطق الواقعة غرب النهر. وأثناء حملة محاربة داعش التي جاءت بعد سنوات، ساهمت قوى التحالف في تقوية ديناميات مماثلة ولو أن الجهات الفاعلة فيها كانت مختلفة.[٤] ففيما انخرطت القوى الأمنية العراقية في قتال الشوارع ضد داعش[٥] ، شنّت القوى الجوية العراقية والتابعة للتحالف غارات كبيرة ودمرت المواقع التي استولى عليها عناصر المجموعات

[١] مقابلات مع عدة أعضاء في المجالس المحلية بنينوى وناشطي المجتمع المدني والصحفيين من الموصل. الموصل، ٢٠ تموز – ٢٠ أيلول ٢٠١٩.

[٢] وفقاً لمقابلات مع مسؤولين محليين وصحفيين ومراقبين سياسيين من الموصل. الموصل، ٢٠ تموز – ٢٠ أيلول ٢٠١٩.

[3] Saleem, *Prisoner of the deal*

[4] Middleeastmonitor.com. (2016, November 9). Iraq: Shia militias move on Tel Afar airbase. https://www.middleeastmonitor.com/20161109-iraq-shia-militias-move-on-tel-afar-airbase/; Agri, O. K., & Martin, P. (2017). *Iraq security forces and popular mobilization forces: Orders of battle*. Institute for the Study of War. https://www.understandingwar.org/report/iraqi-security-forces-and-popular-mobilization-forces-orders-battle-0

[5] BBC News. (2017, February 9). *Mosul assault: Iraq troops make headway against IS*. https://www.bbc.com/news/world-middle-east-39018984

المسلحة السنية في قلب الجانب الغربي من المدينة .[١] وبسبب الدمار شبه التام الذي تعرض له غرب مدينة الموصل إثر حملة تفجيرات التحالف، أصبح المجال مفتوحاً أمام قوات الحشد الشعبي التي سيطرت على مواقع في المدينة بعد انتهاء عمليات التحرير.[٢] وحتى يومنا هذا، ما يزال الحشد الشعبي ووكلاؤه مسيطرين على الطرقات والنواحي الرئيسية، ليس في مدينة الموصل فقط، بل في كافة أنحاء المحافظة، ولا يبدو أنهم عازمون على المغادرة على الرغم من الطلبات المتكررة بذلك من جهات حكومية عالية مثل مكتب رئيس مجلس الوزراء. وإن مركزية العنف مرتبطة في جانب منها بتصور سائد بين الأحزاب الشيعية السياسية والميليشيات التابعة لها بأن سكان الموصل كانوا وسيظلون معارضين للنظام السياسي الذي أتى بعد عام ٢٠٠٣ والذي شهد انخفاضاً في ثرواتهم الاقتصادية والسياسية.

٢,٢,٢. التحالفات التبادلية (Transactional Alliances)

في ظل انتشار إظهار العنف والسلطة التعسفية في أراضي المحافظة في فترة ما بعد داعش، لم يكن أمام الجهات الفاعلة العربية السنية - والتي كانت أساساً ضعيفة ومتشظية للغاية في أعقاب تفكك ائتلاف الحدباء العربي السني الضخم - إلا خياران: إما أن يقبلوا بأية مكاسب مادية يمكنهم الحصول عليها من تحالفهم مع الأحزاب السياسية القوية التي تمتلك قوات على الأرض (كالأحزاب الشيعية/قوات الحشد الشعبي ومن يتبعها من العرب السنة وكذلك الأحزاب السياسية الكردية)، أو أن يخرجوا من الميدان السياسي بأكمله فارغي الأيدي. فاختار السواد الأعظم منها الخيار الأول.[٣] في فترة ما بعد داعش، استطاعت جهات خارجية شراء الولاءات من مسؤولين وإداريين الحكوميين في نينوى، من بينهم محافظون وأعضاء في مجالس المحافظات، ورؤساء لمديريات حكومية.[٤] وقد منحت هذه الاستراتيجية في كسب الولاءات الأحزاب الوطنية قدرة على التحكم بعقود إعادة الإعمار المحلية، وطرق التهريب، والكتل الانتخابية الجديدة.[٥] وذلك النمط من

---

[1] Human Rights Watch. (2017, June 6). *Iraq: Civilian casualties mount in West Mosul - Coalition, Iraqi forces taking inadequate precautions*. https://www.hrw.org/news/2017/06/06/iraq-civilian-casualties-mount-west-mosul

[2] Julie Ahn, Maeve Campbell, Peter Knoetgen, The Politics of Security in Nineveh: Preventing an ISIS Resurgence in Northern Iraq, Harvard Kennedy School/ Policy Analysis Exercise, (May 7, 2018). https://www.hks.harvard.edu/sites/default/files/degree%20programs/MPP/files/Finalized%20PAE_Ahn_Campbell_Knoetgen.pdf

[3] مقابلات مع مراقبين وصحفيين وسياسيين محليين من الموصل. الموصل، حزيران – شباط ٢٠١٩

[٤] مقابلات مع مسؤولين سابقين وحاليين في المحافظة، وأعضاء من المجلس المحلي. الموصل (٢٠ تموز – ٢٠ أيلول ٢٠١٩)

[٥] مقابلات مع محليين وصحفيين محليين ومسؤولين حكوميين سابقين في نينوى. الموصل، (كانون الثاني – شباط ٢٠١٩)

الصفقات التبادلية التي تبرم بشكل سافر بين الجهات الفاعلة الخارجية والمحلية يميز نينوى عن ديالى والبصرة. فبينما تستطيع الأحزاب الشيعية في بغداد الاعتماد بشكل كبير على شركائها من مناصري الأحزاب الدينية وأعضاء الأحزاب نفسها للسيطرة على المؤسسات المحلية في ديالى والبصرة، لا يتوفر في نينوى ما يكفي من الحلفاء التلقائيين على أرض الواقع. وبالتالي يجري تشكيل تحالفات محلية عبر التهديد بالعنف من ناحية، والتحكم بالمصادر من ناحية أخرى.

٢,٢ . ٣ . الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة

عندما تحكمت قوات الحشد الشعبي وحلفاؤها بالطرق ونقاط السيطرة في غمرة فوضى عمليات التحرير، استطاعت النفاذ إلى أنشطة اقتصادية غير مشروعة كتهريب النفط والخردة المعدنية وأيضاً استحصال الإيجارات بشكل غير قانوني.[١] وعلى نحو مماثل، كان من تم كسب ولاءاتهم من موظفين حكوميين في مكتب المحافظة وأيضاً المديريات التنفيذية يعملون على ضمان نفاذ الشركات التابعة للمصالح السياسية القوية إلى عقود إعادة الإعمار.[٢] وقامت مجموعات تابعة للحشد الشعبي بفتح المكاتب الاقتصادية في نينوى، مستفيدة من روابطها بالمسؤولين المحليين للوصول إلى مصادر الشركات. فتجارة الخردة المعدنية، على سبيل المثال، تتحكم بها بشكل رئيسي جهات تابعة لاثنتين من الميليشيات الشيعية من خلال روابطها بمحافظ نينوى السابق نوفل العاكوب .[٣] وقوات الحشد الشعبي متورطة بعمليات تهريب النفط من نينوى إلى بقية أنحاء العراق.[٤]

٣. دراسة حالة: محافظة البصرة

البصرة هي أكثر محافظات العراق غنىً بالموارد. وهي مسؤولة عن إنتاج ما يقارب ٨٠٪ من نفط العراق. وفي العراق المعاصر الذي يشكل فيه النفط الجزء الأكبر من عائدات الدولة، أصبحت البصرة - نظراً لتركّز إمكانات إدرار الدخل فيها - ميداناً محلياً مهماً تعمل فيه جميع الأحزاب السياسية الشيعية (والجماعات المسلحة التابعة لها) لحماية ممتلكات مهمة وتتنافس على السيطرة على العقود. وعلى الرغم من ضخامة الثروات في

[١] السومرية، التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق في البرلمان، (كانون الثاني، ٢٠١٩): https://www.alsumaria.tv/news/263485/-تقصي-لجنة-تقرير-تنشر-نيوز-السومرية%٢٠ني-بشأن-الحقائق/ar

[٢] مقابلات مع عدة سياسيين وناشطي مجتمع مدني وصحفيين محليين من الموصل. الموصل، ٢٠ تموز – ٢٠ أيلول ٢٠١٩.

[3] Davison, J. (2019, February 13). Exclusive: Iran-backed groups corner Iraq's postwar scrap metal market – sources. **Reuters**. https://www.reuters.com/article/us-iraq-militias-exclusive/exclusive-iran-backed-groups-corner-iraqs-postwar-scrap-metal-market-sources-idUSKCN1Q20R5

[4] Asharq Al-Awsat. (2019, July 27). After US sanctions, Iraq freezes assets of PMF leaders. https://aawsat.com/english/home/article/1831601/after-us-sanctions-iraq-freezes-assets-pmf-leaders

تلك المحافظة، فإن جميع الأموال والعقود تتدفق من خلال أنظمة محسوبية تتحكم بها الأحزاب، دون أن يتبقى سوى القليل من المصادر لأعمال الحكومة وتقديم الخدمات. ونتيجة لذلك، عانى سكان البصرة من قلة الكهرباء وتلوث الماء والبطالة، ما أدى بالنتيجة إلى اندلاع احتجاجات حاشدة ضد الأحزاب في ٢٠١١ و٢٠١٥ و ٢٠١٨ و مجدداً في ٢٠١٩. ونشرح أدناه بالتفصيل الأسباب التي مكّنت الأحزاب الحاكمة من إبقاء السلطة تحت قبضتها.

٣. ١ . التحولات الرئيسية في السوق السياسية

٣. ١,١ أعمال العنف التنافسية والتواطئية: ٢٠٠٣-٢٠٠٧

نظراً للفراغ الذي خلفه سقوط نظام البعث والفوضى العارمة التي اتسمت بها سلطة الائتلاف المؤقتة في البصرة، كانت عوائق دخول الميدان السياسي الناشئ في المحافظة قليلة بينما كان عدد الجهات الفاعلة المتنافسة على السلطة مرتفعاً. فأحكمت الأحزاب الشيعية الكبيرة قبضتها على الممتلكات الاقتصادية ومؤسسات الدولة في البصرة في الأسابيع والأشهر الأولى بعد الغزو[١]، ولكنها قامت بذلك وفقاً لتكتيكات واستراتيجيات مختلفة ارتباطاً بالقدرات المحلية. وبصفته حزباً معارضاً طويل العهد يضم أعداداً كبيرة من الفاعلين السياسيين المخضرمين والميليشيات المدربة جيداً (ألوية بدر)[٢]، استطاع المجلس الأعلى الإسلامي العراقي تعزيز نفوذه المتزايد في الوزارات الرئيسية في بغداد للسيطرة على التعيينات في مديريات الأمن المحلية في البصرة.[٣] أما التيار الصدري، والذي لم يكن لديه قاعدة شعبية كبيرة في البصرة، فاعتمد على السلطة التعسفية لميليشياته في الاستيلاء على القنوات الرئيسية لتهريب وتوزيع النفط. [٤] وعلى امتداد الأحزاب الوطنية والمحلية المتنافسة في البصرة، كان الاستيلاء على الدولة يعتمد بشكل كبير على العنف والترهيب. [٥] فعلى سبيل المثال، استطاعت الميليشيات التابعة لحزب الفضيلة في

[1] Rahimi, B. (2007, July 6). The militia politics of Basra. **The Jamestown Foundation, Terrorism Monitor, 5**(13). https://jamestown.org/program/the-militia-politics-of-basra/

[2] International Crisis Group. (2007a, November 15). Shia politics in Iraq: The role of the Supreme Council (*Middle East Report No. 70*). https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/70-shiite-politics-in-iraq-the-role-of-the-supreme-council.pdf

[3] **International Crisis Group. (2007b, June 25). Where is Iraq heading? Lessons from Basra (Middle East Report No. 67).** https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/where-iraq-heading-lessons-basra

[4] Ghaith Abdul-Ahad, 'Oiling the wheels of war: smuggling becomes the real economy of Iraq', The Guardian, (June 9, 2007), https://www.theguardian.com/world/2007/jun/09/iraq-middleeast

[5] International Crisis Group, *Where is Iraq Heading? Lessons from Basra*

البصرة السيطرة على مؤسسات النفط، وانتهى بها الأمر فارضة أحد المنتسبين إلى الحزب رئيساً لشركة نفط الجنوب التي تملكها الدولة (تغير اسمها لاحقاً إلى شركة نفط البصرة).[١]

وبينما تنافست الميليشيات على الاستيلاء على الممتلكات والمؤسسات، انخرطت في الوقت ذاته في أعمال عنف تواطئية ضد الفاعلين السياسيين العلمانيين الذين قد يشكلون بديلاً لسيطرة الأحزاب الشيعية الإسلامية بعد عام ٢٠٠٣.[٢] وكان الهدف من حملة العنف والترهيب تلك إضعاف مخططات التحالف الأكبر الذي تقوده الولايات المتحدة في دعم الشخصيات العلمانية عبر البلاد ومنع الإسلاميين الشيعة من السيطرة.[٣] (وقد جلبت الولايات المتحدة الفشل على نفسها من خلال عملية اجتثاث البعث التي همّشت الآلاف من العلمانيين). وحينها تم تأسيس نمط سيكرر نفسه لاحقاً: تتصارع الأحزاب الشيعية فيما بينها على ثروات البصرة بينما تتواطأ على ممارسة العنف ضد التهديدات الخارجية.

وازداد العنف بين الأحزاب الشيعية مع ازدياد المنافسة في السياسة الرسمية، حيث استخدمت الكتل خطابات وطنية وإثنية-وطنية تنافسية لتعبئة مجموعات من السكان ضد مجموعات أخرى. وفاز بالأغلبية تحالف متكون من فصائل شيعية بقيادة المجلس الأعلى الإسلامي العراقي بانتخابات ٢٠٠٥، إلا أن حزب الفضيلة سيطر على الحكومة المحلية بتشكيله لأكبر ائتلاف بعد الانتخابات، وقد ضم حزب الوفاق الوطني العراقي ومقره في بغداد، وفصائل محلية أخرى أصغر حجماً.[٤] وسعياً منه للتصدي إلى صعود حزب الفضيلة، استخدم المجلس الأعلى الإسلامي العراقي شبكاته في بغداد وفي الجهاز السياسي الوطني لتأسيس إقليم جنوبي شبه مستقل يضم ٩ محافظات تكون البصرة المحور الاقتصادي والسياسي فيها.[٥] ونظراً لامتلاك المجلس القدرات التنظيمية والانتخابية الأكثر تطوراً في الجنوب، خشي المتنافسون أن يسيطر الحزب على الإقليم شبه المستقل[٦] بنفس الطريقة التي سيطر بها الحزب الديمقراطي الكردستاني على الجزء الأكبر من الإقليم الكردي، ما سيزيد من عوائق دخول الميدان السياسي أمام البقية. وهذه الأجندة شكلت تهديداً لوجود حزب الفضيلة، الذي استجاب بالدعوة إلى تأسيس إقليم أصغر حجماً يتضمن المحافظات التي بلغ فيها الدعم الانتخابي للحزب ذروته (وهي البصرة

[1] Rahimi, *The militia politics of Basra*

[2] International Crisis Group, *Where is Iraq Heading?Lessons from Basra*, pp.3-4

[3] **International Crisis Group. (2004, October 27). Iraq: Can local governance save central government? (Middle East Report No. 33).** https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/33-iraq-can-local-governance-save-central-government.pdf , pp. 15-18.

[4] International Crisis Group, (2007b), **Where is Iraq heading?,** pp. 5-6.

[5] International Crisis Group, (2007b), **Where is Iraq heading?**

[6] International Crisis Group, (2007b), **Where is Iraq heading?**

وذي قار وميسان). أما الصدريون فرفضوا جميع أشكال الفدرالية نظراً لصغر حجم قاعدتهم الانتخابية في البصرة، ورفعوا شعار الوطنية العراقية لحشد التأييد لموقفهم.[١]
وفيما ازدادت التوترات السياسية، ازداد العنف بين الأحزاب. فإضافة إلى القوات الخاصة لكل منها، شكلت الأحزاب الرئيسية تحالفات مع الميليشيات المحلية في البصرة لقتال بعضها البعض. وكان الكثير من تلك الميليشيات الصغيرة يتلقى الأموال والدعم اللوجستي مسبقاً من إيران. (ومن المهم أن نذكر أن إيران *لم تكن بعد* مصدراً رئيسياً للتمويل السياسي للأحزاب في ذلك الحين. وكانت الأجندة الرئيسية للجمهورية الإسلامية تتمثل في لعب دور تخريبي ضد الأمريكيين والبريطانيين عبر دعم الميليشيات التي تشن الهجمات الموجَّهة.)[٢] وإضافة إلى القتال بين الأحزاب الشيعية، كان الصدريون يقاتلون قوات التحالف علناً. وفي مواجهة الأزمة الأمنية واحتمال تكبّد الكثير من الضحايا، قامت القوات البريطانية بالاستعانة بمصادر خارجية لمكافحة التمرد واعتمدت بشكل كبير على الميليشيات التي تقع تحت سيطرة المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وحزب الفضيلة لمحاربة الصدريين وتحقيق الاستقرار.[٣] وأياً كانت المكاسب التي حققها هذا النهج على المدى القصير، فقد قابلتها زيادة في ثروة وقوة الأحزاب المحلية وفروعها المسلحة. وفي غضون ذلك، استمر العنف بين المجلس الأعلى الإسلامي العراقي والصدريين دون هوادة. وقد كان العنف العملة الرئيسية المستخدمة في حل المنافسة السياسية.

٣. ١ .٢. تدعيم المجال السياسي من خلال العنف والمحسوبية: ٢٠٠٨-٢٠١٣

بالرغم من أن الأحزاب وقوى الأمن المحلية كانت تحصل على كميات كبيرة من الأموال والأسلحة، كان ما تحصل عليه ضئيلاً بالمقارنة مع تنامي القوة المالية والتطور التكنولوجي لدى قوى الأمن العراقية التي دعمها جيش الولايات المتحدة وشركاء التحالف العالمي. وفي عام ٢٠٠٨، أرسل رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي قوى الأمن العراقية إلى البصرة لإخماد الأزمة الأمنية وفرض سلطة الحكومة المركزية. وقد استطاعت تلك الحملة - المعروفة بعملية صولة الفرسان - تهدئة حدة المنافسة بين الميليشيات في البصرة بشكل مؤقت (وأضعفت بشكل خاص جيش المهدي التابع للصدريين).[٤] ولكن في النهاية، وكما رأينا سابقاً في حالة نينوى، لم تكن مخططات المالكي موجهة نحو مصالح الدولة

[1] International Crisis Group, (2007b), **Where is Iraq heading?, p.6**
[2] International Crisis Group, (2007b), **Where is Iraq heading?, p.7-8.**
[3] **Abdul-Ahad, G. (2016, July 4). Basra after the British: Division and despair in Iraq's oil boomtown.** *The Guardian*. https://www.theguardian.com/cities/2016/jul/04/basra-british-iraq-oil-boomtown-legacy-chilcot-saddam
[4] Cocharane, M. (2008, March). **The battle for Basra**. *Institute for the Study of War*. https://www.jstor.org/stable/resrep19538?refreqid=excelsior%3Abc72de921118c11e648e938c2a058bc3&seq=1#metadata_info_tab_contents

فقط. وقد استفاد المالكي من القدرات التعسفية لقوى الأمن العراقية المدعومة من التحالف ليحافظ على مكانته الوطنية ويوسع القاعدة الشعبية لكتلته (دولة القانون) في البصرة.[١] كما قدم المالكي – معتمداً على السلطة والثروات الهائلة للدولة – وظائف في القطاع العام لسكان البصرة، وكسب ولاءات العشائر الكبيرة في المحافظة، وخصص مبالغ طائلة لإعادة الإعمار.[٢] ولم تتأثر قدرة المالكي على منح المكاسب لشعب البصرة بشكل كبير بالأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت عام ٢٠٠٨، إذ إن مصادر التمويل السياسي في العراق بقيت متنوعة، كما أن الإنتاج المحلي في النفط كان قد بدأ بالارتفاع بشكل كبير خلال تلك الفترة. ومن المهم أن نذكر أن رئيس الوزراء عندما كان يبني شبكة محسوبياته بشكل منظّم، كانت تلك الشبكة تتضمن مكاسب موجهة للأحزاب السياسية القائمة. ولم يكن لدى المالكي ما يكفي من الدعم المحلي لإبعاد المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وحزب الفضيلة والصدريين بشكل كامل. وقد مُنِح المنتسبون لتلك الأحزاب مناصب في الحكومة المحلية. ومع ذلك، كان توازن القوى المحلية يميل كثيراً لصالح ائتلاف دولة القانون الذي يقوده المالكي (والذي يتألف من دولة القانون ومنظمة بدر)، والذي فاز فوزاً ساحقاً في الانتخابات المحلية.[٣] وبقي المجال السياسي في البصرة محتكَرَاً لبضع مجموعات قوية تتنافس فيما بينها على السلطة، لكن جهة واحدة تفوقت على البقية.

٣. ١. ٣ تسوية المجال السياسي: ٢٠١٣- ٢٠٢٠

ازدادت حدة الصراع السياسي من أجل السيطرة على المحافظة مع ازدياد نشاط شركات النفط الدولية والمقاولين من الداخل في حقول نفط البصرة في الفترة ما بين ٢٠١٠-٢٠١٤. ومع ارتفاع العائدات، رأى كل من الأحزاب السياسية الكبيرة مسألة تأمين النفاذ إلى العائدات والعقود النفطية ضرورة لبقائه.[٤] ونتيجة لذلك، اجتمع الحزبان الشيعيان اللذان كانا يتحاربان بعنف منذ بضعة سنوات فقط (المجلس الأعلى الإسلامي العراقي والصدريون) وشكلا ائتلافاً انتخابياً لمواجهة المالكي. وبالرغم من فوز ائتلاف دولة

[1] Ulrichsen, K. C. (2012, February). **Basra, Southern Iraq and the Gulf: Challenges and connections** (Research Paper No. 21). *Kuwait Programme on Development*. Retrieved from https://core.ac.uk/reader/19578390 , pp. 14-15.

[2] al-Wazzan, S. (2009, February 4). **Al-Maliki emerges triumphant in Basra**. *Niqash*. Retrieved from http://www.niqash.org/en/articles/politics/2380/

[3] Musings On Iraq. (2009, February 19). **Official election results**.http://musingsoniraq.blogspot.com/2009/02/official-iraqi-election-results.html

[4] Schweitzer, M. (2017, September 27). **Basra's neglected future**. Enabling Peace in Iraq Center (EPIC). Retrieved from https://epic-usa.org/basra-future/, International Crisis Group. (2009, January). **Iraq's provincial elections: The stakes** (Middle East Report No. 82, pp. 7–8). https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraq-s-provincial-elections-stakes

القانون المتحالف مع منظمة بدر بأكبر عدد من الأصوات في انتخابات عام ٢٠١٣، توصلت بقية الأحزاب (المجلس الأعلى الإسلامي العراقي والصدريون والفضيلة) إلى اتفاق لمشاركة السلطة من أجل تأمين المناصب التنفيذية العليا في الحكومة المحلية ووضعها في أيدي المجلس الأعلى الإسلامي العراقي (وقد تغير اسمه لاحقاً إلى تيار الحكمة) والصدريين.[١] في تلك المرحلة، كانت السوق السياسية مستقرة نسبياً، وقد تكونت من بضعة جهات فاعلة (أو تحالفات) كبيرة، وكانت الحصص السياسية والاقتصادية لكل منها مساوية للبقية (ضمن هيكلية كانت قائمة بوضوح على احتكار القلة).

وكان ذلك التوازن على وشك الاختلال مع قيام الدولة الإسلامية ولاسيما عند حشد أعداد كبيرة من أبناء المدينة كمقاتلين في قوات الحشد الشعبي. وبتنقل تلك القوات بين جبهة القتال والجبهة المحلية، ظهرت دينامية جديدة للاقتصاد السياسي المحلي، فقد رأى المقاتلون العائدون أن لهم أحقية في الإيجارات المحلية وأسهم الشركات. وقد ذكر أحد رجال الأعمال البارزين في قطاع النفط الآتي "أتى أفراد من الحشد الشعبي إلى مكتبي وطلبوا ببساطة عقداً للشركات التابعة لهم قائلين: "اسمع، لقد بذلنا الكثير من التضحيات ضد داعش وأنت مدين لنا."[٢] وبالتالي، شهدت الجهات السياسية التابعة للحشد الشعبي كمنظمة بدر وعصائب أهل الحق ازدياداً كبيراً في ثرواتها في البصرة، إذ طالبت بالموانئ والمعابر الحدودية وقطاع النفط. وفي النهاية، استخدمت منظمة بدر وعصائب أهل الحق سيطرتها على موارد المحافظة لشراء ولاءات المسؤولين النافذين.[٣]

ولولا حركة الاحتجاجات التي خرجت عام ٢٠١٨، لربما استطاعت الكتل السياسية التابعة للحشد الشعبي أن توطد سلطتها أكثر وتزيح بقية الفاعلين نحو أطراف السوق السياسية. لكن المظاهرات الحاشدة ضد الأحزاب الدينية شجعت على تجديد التواطؤ بين جميع الكتل السياسية الكبيرة، فقامت بقمع المظاهرات وعملت في الوقت نفسه على حماية ممتلكات كل منها. ففي النهاية، الثروة الهائلة في البصرة كبيرة لدرجة لا تسمح لأية جهة سياسية لوحدها بتفكيك النظام السياسي، وهذا ما وطد هيكلية احتكار القلة. وحتى يومنا هذا، لا يوجد حزب مسيطر، وما يزال الصراع على المناصب العليا عصياً على التنبؤ بشكل كبير.[٤]

---

[١] تلفزيون السومرية، انتخاب مرشح كتلة الحكيم ماجد النصرواي محافظا للبصرة وعبد الصمد رئيسا لمجلسها، (١٢ حزيران ٢٠١٣)
https://www.alsumaria.tv/news/77642/ماجد-الحكيم-كتلة-مرشح-انتخاب%٢٠مح-النصروايar/

[٢] مقابلة مع أحد رجال الأعمال المحليين في البصرة. البصرة، أيار ٢٠١٩.

[٣] مقابلات مع مسؤولين وصحفيين محليين، وأعضاء من الحركة الاحتجاجية في البصرة. (٣١ نيسان – ٢٥ أيار ٢٠١٩)

[٤] نفس المصدر.

٣. ٢ . مقاليد/آليات السلطة الرئيسية

٣. ٢. ١ . الاستيلاء متعدد الجوانب على الإدارة

انتقلت السيطرة على الحكومة والمستويات العليا في الحكومة المحلية من حزب الفضيلة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) إلى المجلس الأعلى الإسلامي العراقي (٢٠٠٥-٢٠٠٩) ثم ائتلاف دولة القانون (٢٠٠٩-٢٠١٣) وأخيراً إلى التحالف بين أحزاب الحكمة والصدريين والفضيلة (٢٠١٤-٢٠١٨). وخلال فترات السيطرة المتعاقبة، احتلت الأحزاب والائتلافات وموالوها المناصب الرئيسية (كنائبي المحافظ والمستشارين والرؤساء والأعضاء في المديريات المتعاقدة والقانونية) في الحكومة المحلية، مما مكنها من المساومة على أسهم في العقود الحكومية.[١] ومن المهم أن نذكر أن دوران المناصب لم يتم أبداً بالجملة، ناقلاً السيطرة من حزب أو ائتلاف إلى الآخر. فالمحافظ بين ٢٠١٨-٢٠٢٠ كان يدعمه منظمة بدر وعصائب أهل الحق، ولكن في الحين ذاته يحتل منصبَ نائبي المحافظ أحد أفراد التيار الصدري وائتلاف دولة القانون على التوالي، بينما نجد موالي تيار الحكمة وحزب الفضيلة وائتلاف دولة القانون حاضرين في المجالات التعاقدية/القانونية وفي مختلف اللجان التقنية والهندسية.[٢] ويمكننا القول بمعنى آخر إن مرونة الحوكمة حسب التغيرات الانتخابية تقابلها ديمومة في المناصب العليا والمتوسطة. وهذه التعدد في طبقات استيلاء الأحزاب على الدولة من إدارة إلى أخرى قد نتج عنه توزع متساوٍ نسبياً لمسؤولي المناصب المتوسطة والعليا بين الأحزاب السياسية بغض النظر عن الكتلة التي تحتل منصب المحافظ.

٣. ٢. ٢ . الاستيلاء على الممتلكات الاقتصادية للدولة

ينطبق المنطق نفسه على الاستيلاء على مناصب الدولة وممتلكاتها في قطاعي صناعة النفط والغاز. فقرار تعيين رئيس شركة نفط البصرة تتحكم به وزارة النفط العراقية. وقد جرى التفاوض على هذا المنصب وانتقاله من حزب إلى آخر عبر فترات متعاقبة. فمنذ عام ٢٠٠٣، انتقل المنصب الأعلى في شركة نفط البصرة من أيدي حزب الفضيلة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) إلى دولة القانون (٢٠٠٩-٢٠١٦) وأخيراً الحكمة (٢٠١٧ – الوقت الحالي). أما المناصب والتعيينات الرئيسية ضمن الوزارة نفسها فيتم تعيينها لأحزاب متنوعة. وهكذا، يتولى أحد الأحزاب منصب الوزير بينما يتم تعويض البقية بمنح مناصب أدنى لأعضائها ومواليها، بما فيها عضوية المجلس الاستشاري في الوزارة، والإدارة العامة، ورئاسة شركات النفط التابعة للوزارة.[٣] وتسمح السيطرة على أجهزة الدولة الرسمية للأحزاب بالسيطرة على ممتلكات مدرة لعائدات مربحة في أنحاء المحافظة.

---

[١] مقابلات مع أعضاء حاليين وسابقين في المجلس المحلي، وصحفيين ومراقبين من البصرة. البصرة (٣١ نيسان – ٢٥ أيار ٢٠١٩)

[٢] نفس المصدر.

[٣] مقابلة مع أحد النشطاء السياسيين من البصرة، وهو أيضاً من كبار موظفي شركة نفط البصرة. البصرة (آذار ٢٠١٩)

فتيار الحكمة، مثلاً، قد سيطر على حقول نفط الرميلة الشمالية، وعلى معبر صفوان الحدودي مع الكويت، وميناء المعقل في شط العرب. أما ائتلاف دولة القانون الذي يرأسه نوري المالكي فيسيطر على (٦٠٪) من ميناء أم قصر، وعلى الخدمات التي تم التعاقد عليها من الداخل في حقول نفط الرميلة الجنوبية وحقول نفط البرجسية ومطار البصرة ومعمل الصناعات البتروكيميائية، كما أن له نفوذاً على حقول الغاز في البرجسية.[١]

٣. ٢. ٣ . أعمال العنف التنافسية والتواطئية

استخدمت الأحزاب السياسية في البصرة العنف بأشكال تنافسية وتواطئية من أجل تأمين السيطرة على الممتلكات والشعب. في السنوات التي تلت الغزو، ألقى صراع عنيف على السلطة والسيطرة بين الفضيلة والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي والصدريين بظلاله على البصرة. ولم تكتف تلك الأحزاب باستخدام العنف لمواجهة طموحات بعضها البعض، بل إنها تواطأت أيضاً في استخدامه لترهيب وإضعاف خصومها المحتملين من غير الشيعة وغير الإسلاميين في البصرة. ومع انتشار قوى الأمن العراقية في عام ٢٠٠٨، توقفت أعمال العنف الحادة بين الأحزاب السياسية والجهات المسلحة التي تمثلها.[٢] وجاء مكانها شكل مكرر من العنف التواطئي، وقد وجّه هذه المرة ضد الشعب الذي يزداد اضطراباً. فقد شكلت حركة الاحتجاجات في البصرة تهديداً لوجود النظام الحزبي بأكمله. في عام ٢٠٠٨، قام المحتجون بإحراق المباني الحكومية المحلية ومقرات الأحزاب، وأطلقوا التظاهرات في محيطات حقول نفط البصرة، وهي شريان الحياة في الاقتصاد العراقي. وعندما أدركت الأحزاب ضعفها المشترك، تواطأت فيما بينها لاحتواء المظاهرات باستخدام القوة.[٣] واستخدمت أحزاب البصرة نفوذها في بغداد لنقل أجزاء من قوات الدولة إلى البصرة لدعم الشرطة المحلية والاتحادية في المحافظة. وقامت ميليشيات الأحزاب بإطلاق الذخيرة الحية على المحتجين، مما أدى إلى مقتل وإصابة عشرات منهم. وقد قامت قوات الأمن والمخابرات التي قامت الأحزاب بكسب ولاءاتها باستهداف وتهديد القادة الكبار في حركة الاحتجاجات محاولة ردع الاحتجاجات ومنع حدوث المزيد منها في المستقبل.[٤] وخلال احتجاجات تشرين الأول ٢٠١٩، والتي عمت الجنوب بأكمله، كانت الحركة الاحتجاجية - القوية سابقاً - في البصرة هادئة نسبياً. فقد أكدت الأحزاب السياسية وجودها مرة وستقوم بالأمر نفسه مجدداً إن لزم.

---

[١] عدة مقابلات مع أعضاء من أحزاب شيعية مختلفة، وشخصيات إدارية، وأعضاء في مجلس المحافظة، وناشطين في البصرة (آذار ونيسان ٢٠١٩). للمزيد حول الممتلكات التي تتحكم بها الأحزاب، انظر:
Center for International and Strategic Policymaking. (2018, July 18). **Basra turbulences: The protests in the south and its local and regional consequences**. https://www.makingpolicies.org/ar/posts/basraaa.php

[2] Cocharane, **The battle for Basra**

[3] J. Mac Skelton & Zmkan Ali Saleem, *The Politics of Unemployment in Basra*

[٤] مقابلات مع قادة رئيسيين في حركة الاحتجاجات في البصرة. (١٣ آذار – ٣ أيار ٢٠١٩)

٤. دراسة حالة :محافظة ديالى

تعد محافظة ديالى التي تشترك بحدود طويلة مع إيران حالة خاصة من بين المحافظات الاتحادية العراقية، فهناك حزب واحد فقط – وهو منظمة بدر التي تدعمها إيران – يفرض سيطرته المهيمنة على كامل الإدارة المحلية وجهاز الأمن والممتلكات الاستراتيجية. وقد أصبحت ديالى شبه محتكرة إذ إن جهة وحيدة (بدر) تتحكم في العقبات أمام دخول الميدان السياسي فيها، ولا يُسمح لأية أطراف سياسية أخرى أن تدخل هذا الميدان لغايات تجارية أو سياسية إلا من خلال إبرام صفقات ومعاملات مع تلك الجهة. وهذا الوضع لم يكن هكذا منذ البداية. فبينما ضم الصراع على السلطة في المحافظة أحزاباً سياسية وميليشيات عديدة منذ عام ٢٠٠٣، بدأ مركز السيطرة يميل تدريجياً نحو الإدارة المحلية والمجموعات المسلحة التي تتحكم بها منظمة بدر. ونتتبع في هذه الدراسة الآليات التي أدت إلى هذا التوحيد للسلطة وتهميش بقية المجموعات المتنافسة.

٤. ١. التحولات الرئيسية في السوق السياسية

٤. ١. ١. نشوء صراع عنيفة ومتعدد الأطراف

استطاع جيش الولايات المتحدة الإطاحة بقوات صدام في ديالى، لكنه فشل في التعامل مع التوحد السريع للمجموعات المسلحة التي تألفت في جزء منها من مؤيدي النظام السابق، وكان السبب الرئيسي لاندماجها الاعتراض على سوء إدارة أمريكا لتشكيل الحكومة المحلية.[١] (وسرعان ما تمت الإشارة لتلك المجموعات المسلحة بـ "المتمردين العرب السنة" رغم أن هويتهم الطائفية لم تكن في البداية المحرك الرئيسي للتعبئة). في تلك الأثناء، كانت الأحزاب الشيعية الإسلامية التي هيمنت على الحكومة الاتحادية عقب الغزو في عام ٢٠٠٣ – لا سيما المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وجناحه المسلح المتمثل في ألوية بدر – تسيطر بشكل منهجي على الوزارات الأمنية في بغداد.[٢]

واستفاد المجلس الأعلى الإسلامي العراقي المدعوم من إيران من سلطته واضعاً مؤيديه في شرطة ديالى ووحداتها العسكرية من أجل تأمين الحدود الطويلة للمحافظة مع إيران، وأيضاً طرق الزيارة الدينية والتجارة. تلى ذلك مباشرة صراع عنيف على السلطة: فقد أكدت المجموعات العربية السنية المسلحة غير الحكومية سيطرتها من خلال العنف الذي تمارسه ضد السكان الشيعة، بينما قامت الشرطة الحكومية وقوى الأمن العراقية التي يدعمها المجلس الأعلى الإسلامي العراقي بإجراءات لا تقل عنفاً وتعسفاً ضد السكان

[1] Wright, D. P., & Rose, T. R. (2008). **On Point II: Transition to the new campaign** (p. 413). Combat Studies Institute. https://history.army.mil/html/bookshelves/resmat/GWOT/OnPointII.pdf

[2] United States Institute of Peace. (2008, May). **Iraq's Interior Ministry: Frustrating reform** (USIP Briefing). Retrieved from https://www.usip.org/sites/default/files/PB-Iraq-Interior-5-08.PDF

العرب السنة.[١] وقد شكل القرب الاستراتيجي لديالى من إيران، والمترافق مع تنوع تركيبتها السكانية [٢] - ٦٠٪من العرب السنة والتركمان (السنة) و ٢٥٪ من العرب الشيعة والتركمان (الشيعة) و ١٥٪ من الأكراد [٣] - حافزاً دفع عدة فصائل سياسية إلى رسم خطوط فاصلة بين داعميهم ومعارضيهم على أساس الهوية الطائفية. وهكذا تم جر السكان إلى ذلك الصراع المحموم على السلطة.

٤. ١. ٢. توطيد السلطة التعسفية: ٢٠٠٧- ٢٠١٣

لفترة وجيزة، تفوقت القاعدة في الهيمنة على قوى الأمن العراقية وسيطرت على مركز المحافظة، لكن القوات الأمريكية أعادت فرض نفسها كجزء من موجة "زيادة عدد القوات" التي أخرجت القاعدة من خلال سلسلة من العمليات العسكرية واسعة النطاق في ديالى.[٤] وكان من النتائج غير المباشرة لتلك الحملة التي قادتها الولايات المتحدة تقوية قوى الأمن العراقية، التي كانت تحت سيطرة قوية من المجلس الأعلى الإسلامي العراقي/بدر والكتل السياسية الشيعية الكبرى. وقد تحالفت تلك الكتل، التي قادها في ذلك الحين رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي، مع المجلس الأعلى الإسلامي العراقي/بدر، ورفضت الجهود الأمريكية لدمج القوى العربية السنية المسلحة (أبناء العراق) - التي شاركت في الحملة ضد القاعدة – في قوى الأمن العراقية. وفي الواقع، كان المالكي يتذرع باستكمال الحملات ضد القاعدة كغطاء للعنف الممارس ضد قوات أبناء العراق، والحزب السياسي العربي السني الوحيد الذي كان قابلاً للبقاء في حينه، وهو الحزب الإسلامي العراقي.[٥] وقد جعل توطيد السلطة التعسفية في أيدي قوى الأمن العراقية النجاح اللاحق لذلك الحزب في الانتخابات أمراً غير ذي أهمية. فحين فاز الحزب الإسلامي العراقي في الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٩، تحالفت قوى الأمن العراقية بقيادة المالكي مع

---

[1] Kagan, K. (2007). **Securing Diyala**. Institute for the Study of War. http://www.understandingwar.org/sites/default/files/reports/Iraq%20Report%207.pdf

[2] Knights, M. (2015, March 16). **Iraq's Bekaa Valley**. Washington Institute. Retrieved from https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraqs-bekaa-valley

[3] Knights, M., & Mello, A. (2016, October). **Losing Mosul, regenerating in Diyala: How the Islamic State could exploit Iraq's sectarian tinderbox** (p. 2). **CTC Sentinel, 9**(10). https://www.washingtoninstitute.org/sites/default/files/pdf/Knights20161025-CTCSentinel.pdf , p.2.

[4] Kagan, *The Battle for Diyala*

[5] Young, J. (2009, January). **Ahead of Iraq vote, ISW releases Diyala province political report**. Institute for the Study of War. Retrieved from https://www.understandingwar.org/sites/default/files/DiyalaProvincePressRelease.pdf

منظمة بدر معتمدتين على العنف لتهميش المحافظ الذي ينتمي إلى الحزب الإسلامي، واقتحمت في نهاية المطاف مقره وأجبرته على مغادرة مكتبه عام ٢٠١١.[١] ولم تكن العملية السياسية الرسمية ذات حجم يذكر في محافظة هيمنت عليها السياسة التعسفية. وقد تبددت جميع آمال العرب السنة في المحافظة على قدر ما من النفوذ السياسي والسلطة التعسفية في ديالى مع انسحاب القوات الأمريكية عام ٢٠١١، وهي حركة عجلت من انهيار المفاوضات التي كانت جارية بين بغداد والقوات العربية السنية المسلحة (أبناء العراق) في المحافظة.[٢]

٤. ١. ٣. تفكك الميدان السياسي: ٢٠١٣-٢٠١٤

مع كل التشققات والتصدعات بين الأحزاب الشيعية على المستوى الوطني – والتي حركها بشكل أساسي النزاع على السيطرة على عائدات النفط الحكومية الآخذة في الارتفاع – أصبحت العوائق قليلة أمام دخول الأكراد والعرب السنة في الميدان السياسي لديالى. وكان التطور الكبير الأول الذي حدث هو انقسام المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وبدر إلى منظمتين سياسيتين منفصلتين، وهما منظمة بدر وائتلاف المواطن بقيادة عمار الحكيم. وبعد أن فاز تحالف الأحزاب الشيعية المتحالفة (ائتلاف دولة القانون بقيادة نوري المالكي، وبدر، والصدريين ، وائتلاف المواطن بقيادة عمار الحكيم) بفوارق ضئيلة بمعظم المقاعد في الانتخابات المحلية التي جرت عام ٢٠١٣ في ديالى، [٣] وجه الصدريون صدمة لبقية الأحزاب الشيعية بانشقاقهم وتشكيلهم لحكومة محلية مع الأحزاب السنية والكردية في المحافظة.[٤] وقد نجح حزب المالكي ومنظمة بدر والأحزاب الشيعية الأخرى في الطعن بهذه الخطوة في المحكمة العليا،[٥] لكن التحالف الصدري/السني لم يتراجع، وكانت النتيجة وجود محافِظَيْن وإدارتين. وبدأت كل من الحكومتين تصدر

---

[1] جريدة المدى، *بعد انتهاء مهلة المالكي.. محافظ ديالى يستقيل* (٢٧ شباط)
https://almadapaper.net/view.php?cat=64827&fbclid=IwAR2dvuwM7gCN-8xwutc91SQtRbk25hnmyclQRPYN29wHuyr1xRuPGOqjZRs

[2] Benraad, M. (2011). Iraq's tribal "Sahwa": Its rise and fall. **Middle East Policy, 18**(1), 124–125.

[3] Ali, *Iraq's Provincial Elections*

[٤] تلفزيون السومرية، الصدر ينتقد موقف المرجعية من توزيع المناصب ويؤيد منح محافظ ديالى للسنة، (١٦ حزيران ٢٠١٣)
https://www.alsumaria.tv/mobile/news/77792/iraq-news
انظر أيضاً:
Lewis, J. (2014, August). **The Islamic State of Iraq returns to Diyala**. Institute for the Study of War. Retrieved from https://www.understandingwar.org/sites/default/files/Lewis-Diyala.pdf

[٥] وكالة أنباء براثا، محكمة القضاء الاداري تؤجل للمرة السابعة حسم دعوة تحالف ديالى الوطني بشان "شرعية الحكومة"، (أيلول ٢٠١٣)
http://ftp.burathanews.com/arabic/news/212208

قرارات بحلّ الأخرى وعزل محافظيها.[١] ولإنهاء ذلك الاستقطاب، استخدم المالكي صلاحياته كرئيس لمجلس الوزراء وعزل المحافظ الصدري/السني من منصبه بناء على مذكرة اعتقال تتهم المحافظ السني بإهدار المال العام.[٢] وبذلك امتلك المالكي وبدر اليد العليا في ديالى، لكن تلك الحادثة أثبتت أن قبضتهما على السلطة كانت تزداد ضعفاً.

٤. ١. ٤. إعادة توحيد النظام السياسي خلف جهة فاعلة واحدة: ٢٠١٤-٢٠٢٠

في خضم ذلك الاضطراب السياسي، أدى ظهور داعش وظيفتين لصالح بدر. الأولى كانت على مستوى البلاد إذ تم عزل نوري المالكي من السلطة وتنصيب رئيس وزراء ضعيف نسبياً ويسهل التلاعب به (حيدر العبادي). والثانية كانت على المستوى المحافظة، فقد أعطى زحف داعش نحو ديالى ذريعة لبدر وقوات الحشد الشعبي المتحالفة معها كي تفرض سيطرة أمنية شبه كاملة على المحافظة. وقد تسببت منظمة بدر وقوات الحشد الشعبي بتحالفهما مع قوى الأمن العراقية بإخراج أعداد كبيرة من العرب السنة من مدنهم وقراهم أثناء محاربة داعش.[٣] وتفكك الائتلاف السني السابق وقامت منظمة بدر وخميس خنجر (العربي السني المتحالف مع إيران) بشراء ولاءات من تبقى من أعضاء المجلس السنة من خلال تقديم الرواتب والحصول على العقود.[٤] ومن ذالك المنعطف بدء تتحكم بدر بجميع نواحي الإدارة والأمن في المحافظة تقريباً، مع تقاسم السلطة بشكل إسمي فقط مع قوى الأمن الكردية في أطراف المحافظة الشمالية المتاخمة لإقليم كردستان.

٤. ٢. **مقاليد/آليات السلطة الرئيسية**

٤. ٢. ١. الأشكال العنيفة للاستيلاء على الدولة

كان نجاح بدر في كسب ولاءات المؤسسات الأمنية والإدارية الرسمية في ديالى عنصراً أساسياً في هيمنة الحزب على المحافظة. فيمكن لبدر أن تنخرط في أشكال لا حدود لها من العنف ضد العرب السنة في ديالى وتفلت من العقاب لأنها كسبت ولاء الشرطة المحلية والاتحادية التي تعمل ضمن الإطار الاستراتيجي لحزب الميليشيا. وكبار القادة ومعظم أفراد الشرطة المحلية والاتحادية في ديالى مرتبطون بشبكة محسوبية بدر على المدى الطويل، ما يعني أنهم إما مدينون لبدر لقاء مناصبهم الحكومية أو أنهم مدينون لها لقاء النفاذ إلى العقود الحكومية وصفقات القطاع الخاص المخطط لها... إلخ، أو الاثنان معاً.

---

[١] جريدة المدى، إعادة اختيار عمر الحميري محافظاً لديالى في جلسة خانقين وتسمية نائبين له، (كانون الثاني، ٢٠١٤)
https://almadapaper.net/view.php?cat=99486&fbclid=IwAR3JS9Jxla9J0Xin48E9eeLjRlgVhmd46YsD6Coogz4L8acxiH87a9wu9ZA

[٢] تلفزيون السومرية، "المالكي يقرر سحب يد الحميري من إدارة محافظة ديالى"- (كانون الثاني ٢٠١٤)
https://www.alsumaria.tv/news/90147/ar/المالكي-يقرر-سحب-يد-الحميري-من-ادارة-محا

[3] Landinfo Country of Origin Information Centre. (2015, April). **Iraq: Security situation and internally displaced people in Diyala**. Retrieved from http://www.refworld.org/docid/55b75ccd4.html

[٤] مقابلات مع مسؤولين وإداريين محليين في ديالى. ديالى (شباط – آذار ٢٠٢٠)

وقد لاحقت قوات الشرطة أعضاء مجلس المحافظة الذين خططوا لعزل المحافظ المنتسب إلى بدر بتهمة دعم الإرهاب، وعملت ميليشيات بدر الخاصة على تخويفهم. وفي عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، أطلقت بدر صواريخ على مبنى مجلس المحافظة بينما ألقت الشرطة القبض على أربعة أعضاء من المجلس بتهمة دعم الإرهاب وذلك لمنع اجتماعات كان مخططاً عقدها بشأن عزل المحافظ المنتسب لمنظمة بدر مثنى التميمي.[٢] وقد أوكل المحافظ التميمي مناصب رئيسية في الحكومة المحلية لأعضاء منظمة بدر ومواليها في ديالى. وأصبح ٩٠٪ تقريباً من المحافظين ورؤساء النواحي والمديريات الكبيرة من موالي منظمة بدر.[٣]

٤. ٢. ٢. العنف ضد السكان

استخدمت منظمة بدر العنف الجماعي المنظّم لقمع أفراد المجتمع العربي السني وإخضاعهم. وفي أعقاب الحرب مع داعش (٢٠١٤-٢٠١٦)، قام الحزب والميليشيات التابعة له بطرد السكان العرب السنة بالقوة بعد أن صنفوهم كمؤيدين لداعش.[٤] ورداً على التفجير الانتحاري الذي حدث في كانون الثاني من عام ٢٠١٦ في مدينة المقدادية، والذي أسفر عن مقتل أعضاء من الحزب والميليشيا، قامت منظمة بدر وحليفتها عصائب أهل الحق بإغلاق المدينة، وقتل ٣٦ عربياً سنياً، وحرق عشرات المساجد والمتاجر والمنازل السنيّة.[٥] وبعد هزيمة داعش بمدة طويلة، ما يزال استمرار تواجد القواعد العسكرية والاستخباراتية التابعة لقوات الحشد الشعبي التي تسيطر عليها منظمة بدر على مقربة من المدن والبلدات والقرى السنية يبعث رسالة نفسية قوية للأهالي مفادها أن حزب الميليشيا ما زال قريباً وأن العنف يمكن أن يمارس ضدهم في أية لحظة.

٤. ٢. ٣. السيطرة على الشبكات التجارية

إن سيطرة حزب الميليشيا على الحكومة المحلية تعني أن المشاريع الممولة من الحكومة ستخصص في معظمها إلى الشركات والأشخاص التابعين لمنظمة بدر، بما فيهم القياديون

---

[١] مقابلة مع قادة شرطة كبار سابقين في ديالى. ديالى (تشرين الثاني ٢٠١٩)

[٢] موقع وكالة المدى، مجلس ديالى يعقد جلسة استجواب المحافظ وسط "ضغوط كبيرة" على أعضائه، (٣ آذار ٢٠١٦)

https://www.almadapress.com/view.php?cat=67677

وتلفزيون السومرية، عراقية ديالى يحمل القوات الأمنية مسؤولية الحفاظ على حياة أعضاء مجلس المحافظة، (١ آذار ٢٠١٦)

https://www.alsumaria.tv/news/164434/عراقية-ديالى-يحمل-القوات-الأمنية-مسؤوليةar

[3] مقابلات مع عدة مسؤولين حكوميين في ديالى. ديالى (شباط – آذار ٢٠٢٠)

al-Khatib, A. (2016, January 28). Diyala province undergoing violent ethnic and sectarian cleansing. **Niqash**. http://www.niqash.org/en/articles/security/5202/

[5] BBC. (2016, January 12). *Iraq conflict: Shia 'reprisal' after bomb kills 20 in café*. https://www.bbc.com/news/world-middle-east-35290903

في بدر/الحشد الشعبي.[١] وبدر متورطة في العمليات التجارية الرسمية وغير الشرعية العابرة للحدود مع إيران وأيضاً مع إقليم كردستان من خلال نقاط السيطرة على الطرق الرئيسية. وإن بسط النفوذ على المعابر الحدودية الدولية في ديالى يضمن لبدر حصة من معظم عمليات التجارة والتهريب عبر الحدود.[٢] وقد تخلت الأحزاب والشخصيات الشيعية والسنية والكردية الأخرى في ديالى بالضرورة عن أية صراعات مجدية من أجل السيطرة على الأجهزة السياسية والأمنية في المحافظة، واستسلم هؤلاء عوضاً عن ذلك للعمل ضمن النظام الاقتصادي الذي تديره بدر ونظام المحسوبيات فيها، ساعين إلى تحقيق مكاسبهم على شكل عقود حكومية وأسهم في الأعمال المحلية والتوظيف في القطاع العام. [٣] ونظراً لكثرة السكان الأكراد والعرب السنة، فإن مصلحة بدر الفضلى تبقى في إتاحة وصول الشخصيات الرئيسية في تلك المجتمعات إلى الأسواق المحلية، ولو كان ذلك بشكل محدود. ويقوم ممثلو حزب المشروع العربي الذي يرأسه خميس خنجر، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وأنصار التيار الصدري المتمردون عادة بالتفاوض مع المحافظ التابع لبدر على النفاذ إلى الشركات والعقود وفرص التوظيف مقابل صمتهم.[٤]

٥. مقارنة الحالات

قمنا في دراستنا للحالات السابقة بتحليل الديناميات ومقاليد السلطة المتغيرة في ثلاث من المحافظات الأكثر استراتيجية والأسواق السياسية الأكثر تقلباً في العراق، وهي نينوى والبصرة وديالى. وفي كل من تلك المحافظات، كان هناك شكل مميز من تدفق التمويل السياسي واستخدامات العنف. في نينوى، وبعد سنوات من الصراع والتواطؤ بين الجهات الفاعلة العربية السنية والكردية، أصبح النظام السياسي متسماً بأشكال متقلبة ومرنة من كسب الولاءات بين عشرات الأحزاب والميليشيات. وفي البصرة، تدور السوق السياسية حول الصراع على الممتلكات والمؤسسات النفطية. وتتنافس الأحزاب والميليشيات الشيعية بعنف على الممتلكات بينما تتواطأ في الحين نفسه على أعمال عنف ضد أية تهديدات خارجية للنظام السياسي، مما أدى إلى عمليات القتل المنظم الذي استهدف المتظاهرين. أما ديالى فهي حالة فريدة في المحافظات العراقية الاتحادية من ناحية أن حزباً وحيداً – وهو منظمة بدر – يتمتع بسيطرة مهيمنة شبه كلية عليها. وجميع المشاركين الآخرين في السوق السياسية يمارسون الأعمال التجارية والسياسية بشروط منظمة بدر. وقد حقق حزب الميليشيا مكانته المهيمنة هذه عبر حشد مصادره العسكرية الهائلة لاستغلال الفوضى والاضطراب اللذين شهدتهما مرحلة داعش (٢٠١٤-٢٠١٧)، إضافة إلى الاستيلاء التدريجي على مؤسسات الدولة الأمنية المحلية منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحاضر.

[١] مقابلات مع مسؤولين وإداريين محليين في ديالى. ديالى (شباط – آذار ٢٠٢٠)
[٢] نفس المصدر
[٣] نفس المصدر
[٤] نفس المصدر

وفي حين أن تدفقات التمويل السياسي قد تغيرت فيما يتعلق بالأحداث التي تخص كل محافظة، فإن أحداثاً كبيرة معينة على مستوى البلاد قد ضربت تلك المحافظات بقوة مماثلة. ومن أحد الأمثلة على ذلك حملة محاربة داعش – التي تزامنت مع انخفاض عالمي في أسعار النفط – وما نتج عنها من تغيرات كبيرة في كل من تلك المحافظات. ففي ديالى، تسببت الحملة ضد داعش بنقل توازن السلطة المحلية لصالح منظمة بدر وحلفائها في قوات الحشد الشعبي، إذ لعب هؤلاء دوراً رئيسياً في هزيمة داعش وأصبحوا الجهة الأمنية الأكثر قوة على الأرض. فوقعت الأموال الحكومية والشركات الخاصة تحت سيطرة بدر، ما سمح لها بضم بقية السياسيين والشخصيات السنية والكردية والشيعية في المحافظة إلى شبكة محسوبيتها. وفي نينوى، تسبب ظهور داعش ثم سقوطها بتحويل الميدان السياسي القائم على احتكار القلة والذي سيطرت فيه جهتان كبيرتان أو ثلاث (الحزب الديمقراطي الكردستاني، ائتلاف الحدباء والحكومة المركزية) إلى سوق سياسية أكثر انفتاحاً وانقساماً وتنافسية تتسابق فيها أحزاب وفصائل كثيرة على السيطرة على الأراضي والحصول على الولاءات والمكاسب المادية والنفوذ السياسي. بالمختصر، حطمت الحملة العقبات أمام دخول السوق السياسية وسمحت لجهات خارجية بتوطيد نفوذها ضمن الحكومة المحلية. أما في البصرة، فقد صمدت هيكلية احتكار القلة التي استفادت منها عدة فصائل بالعموم، رغم أن الفصائل والميليشيات التابعة لقوات الحشد الشعبي قد كسبت رأسمال رمزي أكبر (بدفاعها عن العراق والمجتمع الشيعي ضد التهديد الخارجي المتمثل بداعش)، واستخدمت تلك المكاسب لتعزيز موقفها مقارنة بالأحزاب الشيعية الأخرى.

وفي المحافظات الثلاث جميعها، لم يتسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط عام ٢٠١٤ والذي حدث بالتزامن مع الحملة العسكرية ضد داعش بإضعاف اللاعبين الرئيسيين بالضرورة. بل إنه فرض ببساطة إعادة توجيه الأنشطة الساعية إلى تحقيق الإيرادات، فالأحزاب والميليشيات سعت إلى توسيع مصادر التمويل غير النفطية كأنشطة التهريب (النفط المسروق، والخردة المعدنية، والمخدرات) وممارسات الابتزاز (في نقاط التفتيش ومن خلال فرض ضرائب غير قانونية مباشرة على الشركات الخاصة). وفي العموم، قامت أحزاب الميليشيات بتوسيع مصادر تمويلها على المستوى المحلي من خلال أعمال التهريب والابتزاز، وبالتالي حافظت على قدرات تبادلية أكبر، في حين ازدادت الحكومة المركزية ضعفاً.

٦. الخاتمة

من منظور سياساتية، يشير تعقيد الحالات المذكورة إلى أن شغف صناع السياسات بحلول الحوكمة كاللامركزية ينطوي على ضرب من الوهم. فمن الافتراضات الأساسية للامركزية أن يكون الفاعلون السياسيون المحليون أكثر مسؤولية أمام شعبهم وأكثر قدرة على تقديم الخدمات من الجهات البيروقراطية وصناع السياسات الذين يجلسون بعيداً في العاصمة. ومع أن هذا الافتراض قد يكون صحيحاً بشكله المجرد، فإن الأسواق السياسية في العراق على مستوى المحافظات لا تفسح للشعب مجالاً يذكر في التعبير أو الفعل، إذ

عملت الميليشيات باستمرار على توظيف أشكال متنوعة من العنف وكسب الولاءات لتأمين سيطرتها. وبدلاً من الاعتماد على التأييد المحلي الذي يأتي من خلال تقديم الخدمات والحوكمة الفعالة، سيطرت الكتل السياسية على كل شيء بدءاً من الهيئات الإدارية المحلية ووصولاً إلى المعابر الحدودية كي تؤمن مصادر دخلها وتوسع شبكات محسوبيتها. وفي هذا السياق، فإن ضخ المزيد من الأموال والاستقلالية في الإدارات المحلية سيفاقم الأشكال القائمة للسيطرة على الدولة.

كيف يمكن للجهات الفاعلة ذات التوجه الإصلاحي ضمن حكومة العراق والشركاء الدوليين محاربة تلك الديناميات وتعزيز السلطة العامة في المحافظات؟ كما وضحنا في كل من الحالات، ليس لدى الجيوش الدولية ومنظمات المعونة سجلات واعدة في فهم ديناميات الأسواق السياسية المحلية أو الخوض فيها. وفي الكثير من الحالات، ولدت تلك الجهات عمداً أو دون عمد تحولات مدمرة وفوضوية في المنافسات على السلطة. ومع ذلك، ما يزال هناك دعم كبير على نطاق المجتمع المدني العراقي كي تلعب الجهات الفاعلة الدولية دوراً في الرقابة والمساءلة على المستويين الوطني والمحلي. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي مع حكومة العراق للتشديد على آليات المحاسبة في مستوى المحافظات بدلاً من زيادة تفويض السلطات.

وفي نفس السياق، على الشركاء الدوليين العمل مع حكومة العراق لتعزيز الرقابة الرسمية على المعابر الحدودية الدولية والموانئ وحقول النفط والغاز في أنحاء المحافظات العراقية. في الوقت الحالي، تتم مشاركة عائدات تلك الموارد بين السلطات الاتحادية والأطراف ذات النفوذ القوي على الأرض، بينما لا يحصل المواطنون على فائدة تذكر. وبالتزامن مع جهود مكافحة الفساد في المؤسسات الاتحادية، يستطيع أعضاء المجتمع الدولي تقديم المساعدة والاستشارات التقنية إلى الوزارات الاتحادية المعنية (وزارات النقل والنفط والمالية) حول كيفية تقوية سلطتها على الممتلكات والموارد الاقتصادية الواقعة في المحافظات. ومالم تتم استعادة السلطة العامة على المستوى المحلي، فإن منح المحافظات المحلية نفاذاً أكبر إلى عائدات المنافذ الحدودية والموانئ والنفط عبر آليات اللامركزية لن ينتج عنه سوى زيادة حدة المنافسة على الموارد والفساد.

ومع أن تعزيز المساءلة في الإدارات المحلية وسيطرة الدولة على الممتلكات الاقتصادية ينبغي أن يكونا هدفاً رئيسياً من أهداف السياسة العامة، ينبغي أن تكون حكومة العراق والشركاء الدوليون واقعيين بشأن المجالات التي يمكن أن يتحقق فيها ذلك بالفعل على أرض الواقع. فالأسواق السياسية المختلفة على مستوى المحافظات تسمح بمستويات متفاوتة من المشاركة. وكما هو واضح، تخضع محافظة ديالى لسيطرة محكمة من قبل منظمة بدر، وهي حزب ميليشيا استخدم العنف المنظم والاستيلاء على الدولة للهيمنة على المحافظة. وسيكون من الصعب جداً على أرض الواقع أن تغيّر الحكومة وأعضاء المجتمع الدولي مسار إجراءات منظمة بدر في ديالى، المحافظة التي تراها إيران جزءاً رئيسياً من استراتيجيتها في العراق. وقد جادل بعض المحللين بأن المناطق الكردية الشمالية من المحافظة تمثل الفرصة الوحيدة لضبط سيطرة بدر الكلية على كامل

المحافظة. ولكن حتى هذا سيكون معقداً، فلطالما كان الجزء الكردي من ديالى قاعدة شعبية لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، والذي لديه روابط وثيقة مع إيران ومع منظمة بدر على حد سواء.

والبصرة أيضاً سياق صعب للمشاركة والإصلاح، لكن وجود مجتمع مدني قوي وحركة احتجاجات قوية يوفران فاتحة محتملة. فمن المتوقع أن تستمر البطالة الجماعية - وهي في معظمها نتيجة لاستيلاء الأحزاب الشيعية على موارد البصرة وتنافسها عليها - في توليد المزيد من الاستياء والاحتجاجات في البصرة مستقبلاً. ومن الناحية الواقعية، من غير المتوقع أن تتخلى الأحزاب والميليشيات الشيعية عن سيطرتها على ممتلكات المحافظة، وسوف تستمر باحتواء الاحتجاجات العامة عبر تقديم الأعمال والخدمات بشكل محدود إلى مجموعات/عشائر ذات مواقع استراتيجية وعبر الاستخدام التكتيكي للعنف. علاوة على ذلك، فإن الحركة الاحتجاجية في البصرة قد ثابرت حتى ما بعد حملة القمع الحكومية التي جرت عام ٢٠١٨. وبينما سيكون من الصعب التأثير على الأحزاب الشيعية بشكل مباشر، فإن الجهات ذات التوجه الإصلاحي من داخل حكومة العراق والشركاء الدوليين ينبغي أن تقدم الدعم لناشطي ومنظمات المجتمع المدني في البصرة لتعزيز قدرتهم على المطالبة بالإصلاح السياسي والعدالة الاجتماعية في البصرة.

ونظراً لتفكك السوق السياسية في نينوى، وتواجد عدد كبير من التحالفات المحلية (والتي تتراوح بين جهات سياسية فاعلة موالية لإيران وموالية للولايات المتحدة) يمكن أن نجادل بأن هناك مساحة ومرونة أمام حكومة العراق والجهات الفاعلة الدولية في تشكيل الحوكمة المحلية. والحزب الديمقراطي الكردستاني هو جهة فاعلة ذات أهمية بالغة في سياسة نينوى واقتصادها المحلي، ويمكن دفعه لاستخدام نفوذه من أجل حوكمة أفضل في المحافظة. والجهات الفاعلة العربية السنية أبدت استعدادها تاريخياً للتعاون مع الشركاء الدوليين، إلا أن فسحة المشاركة تضيق بسبب ضخ الأحزاب السياسية في بغداد لكميات كبيرة من الأموال خلال فترة ما بعد داعش. وعلى غرار البصرة، يمكن القول إن الجهات الفاعلة السياسية الواعدة في نينوى تتمثل في ناشطي المجتمع المدني الذين يمكن دعمهم كي يساهموا بشكل أفضل في إعادة إعمار نينوى والحصول على نفوذ أكبر في الحوكمة المحلية مستقبلاً. ومن منظور المجتمع الدولي، سيعني ذلك وضع استراتيجية تقوم على مزيج من المبادئ والانتفاع، ووضع طرق لتقديم دعم تكتيكي للحلفاء المحليين (وخاصة الناشطين المدنيين) للعمل نحو أهداف الإصلاح.

قائمة المصادر:

أ. المصادر باللغة الإنكليزية:

Abdul-Ahad, G. (2016, July 4). Basra after the British: Division and despair in Iraq’s oil boomtown**.** *The Guardian*. https://www.theguardian.com/cities/2016/jul/04/basra-british-iraq-oil-boomtown-legacy-chilcot-saddam

Agri, O. K., & Martin, P. (2017). *Iraq security forces and popular mobilization forces: Orders of battle*. Institute for the Study of War. https://www.understandingwar.org/report/iraqi-security-forces-and-popular-mobilization-forces-orders-battle-0

Al-Nidawi, O. (2025, July 3). *Iraq's democracy at crossroads as parliamentary polls near*. Amwaj Media. https://amwaj.media/en/article/iraq-s-democracy-at-crossroads-as-parliamentary-polls-near

Ali Saleem, Z. (2021). *The king of Salah al-Din: The power of Iraq's Sunni elites*. LSE/Conflict Research Program. https://eprints.lse.ac.uk/108541/1/Ali_Saleem_the_king_of_salah_al_din_published.pdf

Ali, A. (2013, March 19). *Iraq's provincial elections and their national implications*. Institute for the Study of War. http://www.understandingwar.org/backgrounder/iraq%E2%80%99s-provincial-elections-and-their-national-implications

Amwaj Media. (2021, January 11). *Violence between protesters and security forces flares in Iraq's Nasiriyah*. Amwaj Media. Retrieved from https://amwaj.media/en/article/violence-between-protesters-and-security-forces-flares-in-iraqs-nasiriyah

Asharq Al-Awsat. (2019, July 27). After US sanctions, Iraq freezes assets of PMF leaders. https://aawsat.com/english/home/article/1831601/after-us-sanctions-iraq-freezes-assets-pmf-leaders

BBC News. (2017, February 9). *Mosul assault: Iraq troops make headway against IS*. https://www.bbc.com/news/world-middle-east-39018984

Boswell, A., et al. (2019). *The security arena in South Sudan: A political marketplace study*. Conflict Research Programme, LSE. https://eprints.lse.ac.uk/102894/1/De_Waal_the_security_arena_in_south_sudan_published.pdf

Cocharane, M. (2008, March). The battle for Basra. *Institute for the Study of War*. https://www.jstor.org/stable/resrep19538?refreqid=excelsior%3Abc

72de921118c11e648e938c2a058bc3&seq=1#metadata_info_tab_contents
Dagher, S. (2009, May 17). Tensions stoked between Iraqi Kurds and Sunnis. *The New York Times*. https://www.nytimes.com/2009/05/18/world/middleeast/18nineveh.html?fbclid=IwAR1fhrh610hgHf8mlNiOYla22OmbUjmFXfcgtxenIeX9DnBXEIYi0b_gZsM
Davison, J. (2019, February 13). Exclusive: Iran-backed groups corner Iraq's postwar scrap metal market – sources. *Reuters*. https://www.reuters.com/article/us-iraq-militias-exclusive/exclusive-iran-backed-groups-corner-iraqs-postwar-scrap-metal-market-sources-idUSKCN1Q20R5
De Waal, A. (2014). Violence and peacemaking in the political marketplace. *Legitimacy and Peace Processes: From Coercion to Consent*, 17-20.
De Waal, A. (2016), *Introduction to the Political Marketplace*, p.2.
Coolidge, J., & Rose-Ackerman, S. (2000). Kleptocracy and reform in African regimes: Theory and examples. In *Corruption and Development in Africa: Lessons from Country Case Studies* (pp. 57-86). London: Palgrave Macmillan UK.
De Waal, A. (2016). *Introduction to the political marketplace for policymakers* (JSRP Policy Brief No. 1). LSE. https://www.lse.ac.uk/ideas/Assets/Documents/Conflict-Research-Programme/policy-reports/JSRP-Brief-1.pdf
De Waal, A. (2019). *Sudan: A political marketplace framework analysis*. World Peace Foundation / Conflict Research Programme. https://eprints.lse.ac.uk/101291/
De Waal, A. (2020). Somalia's disassembled state: Clan unit formation and the political marketplace. *Conflict, Security & Development, 20*(5), 561–585
De Waal, A. (2023). Introduction: Making sense of South Sudan. *African Affairs, 122*(486), e1–e9. https://doi.org/10.1093/afraf/adad017

De Waal, A., et al. (2020). *A theory of change for violent political marketplaces* (Conflict Research Programme Memo). London School of Economics and Political Science. https://www.lse.ac.uk/ideas/Assets/Documents/Conflict-Research-Programme/crp-memos/PMF-TOC-Feb-2020.pdf

Dodge, T. (2014). *Iraq – From war to a new authoritarianism*. Routledge; Dodge, T. (2018, November 12). Mansour, R. (2020, May 18).

Ghaith Abdul-Ahad, 'Oiling the wheels of war: smuggling becomes the real economy of Iraq', The Guardian, (June 9, 2007). https://www.theguardian.com/world/2007/jun/09/iraq-middleeast

Gleneinkel, K. (2009, January 28). The Hadbaa national list. *Niqash*. https://www.niqash.org/en/articles/politics/2368/

Hamilton, E. (2008, March 23). *The fight for Mosul. Institute for the Study of War*. https://www.understandingwar.org/sites/default/files/reports/Iraq%20Report%208.pdf

Harding, L. (2003, April 12). Mosul descends into chaos as even museum is looted. *The Guardian*. https://www.theguardian.com/world/2003/apr/12/iraq.arts

Human Rights Watch. (2017, June 6). *Iraq: Civilian casualties mount in West Mosul - Coalition, Iraqi forces taking inadequate precautions*. https://www.hrw.org/news/2017/06/06/iraq-civilian-casualties-mount-west-mosul

Ingiriis, M. H. (2020). Profiting from the failed state of Somalia: The violent political marketplace and insecurity in contemporary Mogadishu. *Journal of Contemporary African Studies, 38*(3), 437–458

Institute for the Study of War (ISW), 'Operation Mother of Two Springs', (December 2008), https://www.understandingwar.org/operation/operation-mother-two-springs

International Crisis Group. (2004, October 27). *Iraq: Can local governance save central government?* (Middle East Report No. 33).

https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/33-iraq-can-local-governance-save-central-government.pdf
International Crisis Group. (2007a, November 15). Shia politics in Iraq: The role of the Supreme Council (*Middle East Report No. 70*). https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/70-shiite-politics-in-iraq-the-role-of-the-supreme-council.pdf
International Crisis Group. (2007b, June 25). *Where is Iraq heading? Lessons from Basra* (Middle East Report No. 67). https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/where-iraq-heading-lessons-basra
International Crisis Group. (2009, January). *Iraq's provincial elections: The stakes* (Middle East Report No. 82, pp. 7–8). https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraq-s-provincial-elections-stakes
International Crisis Group. (2009, September). *Iraq's new battlefront: The struggle over Nineveh* (Middle East Report No. 90). https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/90-iraq-s-new-battlefront-the-struggle-over-ninewa.pdf, p.3
Julie Ahn, Maeve Campbell, Peter Knoetgen, The Politics of Security in Nineveh: Preventing an ISIS Resurgence in Northern Iraq, Harvard Kennedy School/ Policy Analysis Exercise, (May 7, 2018). https://www.hks.harvard.edu/sites/default/files/degree%20programs/MPP/files/Finalized%20PAE_Ahn_Campbell_Knoetgen.pdf
Kagan, K. (2007). *Securing Diyala*. Institute for the Study of War. http://www.understandingwar.org/sites/default/files/reports/Iraq%20Report%207.pdf
Kaldor, M., & De Waal, A. (2020). Identity formation and the political marketplace. *Conflict, Security & Development, 20*(5), 519–538
Kamal, A. (2009, February 24). New Nineveh governor rejects Kurdish alliance. *Niqash*. https://www.niqash.org/en/articles/politics/2393/
Khan, M. H. (2018). Political settlements and the analysis of institutions. *African affairs, 117*(469), 636-655.

Knights, M. (2005, January 27). *Lessons from Mosul*. The Washington Institute for Near East Policy. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/lessons-mosul
Knights, M. (2015, March 16). *Iraq's Bekaa Valley*. Washington Institute. Retrieved from https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraqs-bekaa-valley
Knights, M., & Mello, A. (2016, October). *Losing Mosul, regenerating in Diyala: How the Islamic State could exploit Iraq's sectarian tinderbox* (p. 2). *CTC Sentinel, 9*(10). https://www.washingtoninstitute.org/sites/default/files/pdf/Knights20161025-CTCSentinel.pdf
Lust, E. (2009). Democratization by elections? Competitive clientelism in the Middle East. *Journal of Democracy*, *20*(3), 122-135.
Mardini, R. (2009). Factors affecting stability in northern Iraq. *CTC Sentinel, 2*(8). https://ctc.usma.edu/app/uploads/2010/06/Vol2Iss8-Art6.pdf
Middleeastmonitor.com. (2016, November 9). Iraq: Shia militias move on Tel Afar airbase. https://www.middleeastmonitor.com/20161109-iraq-shia-militias-move-on-tel-afar-airbase/
Mkandawire, T. (2015). Neopatrimonialism and the political economy of economic performance in Africa: Critical reflections. *World Politics*, *67*(3), 563-612.
Oliver, M. (2003, April 11). Kurds celebrate fall of Mosul. *The Guardian*. https://www.theguardian.com/world/2003/apr/11/iraq.markoliver1
Parker, N. (2009, January 22). Iraq governor looks back on troubled tenure. *Los Angeles Times*. https://www.latimes.com/archives/la-xpm-2009-jan-22-fg-iraq-governor22-story.html
Rahimi, B. (2007, July 6). The militia politics of Basra. *The Jamestown Foundation, Terrorism Monitor, 5*(13). https://jamestown.org/program/the-militia-politics-of-basra/

Saleem, Z. A., & Skelton, J. M. (2019). *Mosul and Basra after the protests: The roots of government failure & popular discontent* (IRIS Working Paper). Institute of Regional and International Studies (IRIS), American University of Iraq, Sulaimani. https://auis.edu.krd/iris/sites/default/files/Saleem%2C%20Skelton%20-%20Oct%202019.pdf

Saleem, Z. A., & Skelton, M. (2020, July). *Assessing Iraqi Kurdistan's stability: How patronage shapes conflict* (LSE Middle East Centre Paper Series No. 38). London School of Economics and Political Science. https://www.lse.ac.uk/middle-east-centre/assets/documents/Assessing-Iraqi-Kurdistans-Stability.pdf

Sarkar, A., & de Waal, A. (2024). Going 'cold turkey': Oil addiction and 'traumatic' decarbonization in fragile fossil fuel producers. *Environment and Security*, *2*(3), 323-347.

Schweitzer, M. (2017, September 27). *Basra's neglected future*. Enabling Peace in Iraq Center (EPIC). Retrieved from https://epic-usa.org/basra-future/

Shafaq News. (2025, June 3). *Financial muscle: How money shapes Iraq's upcoming elections*. https://shafaq.com/en/Report/Financial-muscle-How-money-shapes-Iraq-s-upcoming-elections

Skelton, J. M., & Saleem, Z. A. (2019, June). *The politics of unemployment in Basra: Spotlight on the oil sector*. Institute for Regional and International Studies (IRIS). Retrieved from https://auis.edu.krd/iris/sites/default/files/images/The%20Politics%20of%20Unemployment%20in%20Basra.pdf

Spatz, B. J. (2020). Cash violence: Sanctions and the politics of power, and peace. *Medford, MA: Tufts University*.

Spatz, B. J., Sarkar, A., & De Waal, A. (2021). *The political marketplace: A framework and toolkit for analyzing transactional politics in conflict-affected countries*. Conflict Research Programme, LSE. https://eprints.lse.ac.uk/111009/1/CRP_the_political_marketplace_framework_and_toolkit_published.pdf

The Arab Weekly. (2025, June 8). *Concerns mount over electoral fraud ahead of Iraq's November vote.*

https://thearabweekly.com/concerns-mount-over-electoral-fraud-ahead-iraqs-november-vote
Ulrichsen, K. C. (2012, February). Basra, Southern Iraq and the Gulf: Challenges and connections (Research Paper No. 21). *Kuwait Programme on Development*. Retrieved from https://core.ac.uk/reader/19578390
United States Institute of Peace. (2008, May). *Iraq's Interior Ministry: Frustrating reform* (USIP Briefing). https://www.usip.org/sites/default/files/PB-Iraq-Interior-5-08.PDF
Visser, R. (2007/2008). The western imposition of sectarianism on Iraqi politics. *The Arab Studies Journal*, 15/16(2/1), 83–99.

ب. المصادر باللغة العربية:

الجزيرة، حظر تجول بالموصل وتهديد بتصعيد الاحتجاج، (٨ آذار ٢٠١٣):
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/3/8/حظر-تجول-بالموصل-وتهديد-بتصعيد

الجزيرة، البرلمان العراقي يقيل محافظ نينوى أثيل النجيفي (٢٨ أيار ٢٠١٥):
https://aljazeera.net/news/arabic/2015/5/28/البرلمان-العراقي-يقيل-محافظ-نينوى

السومرية، التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق في البرلمان، (كانون الثاني، ٢٠١٩):
https://www.alsumaria.tv/news/263485/-تقصي-لجنة-تقرير-تنشر-نيوز-السومرية%٢٠ني-بشأن-الحقائق/ar

السومرية، الصدر ينتقد موقف المرجعية من توزيع المناصب ويؤيد منح محافظ ديالى للسنة، (١٦ حزيران ٢٠١٣):
https://www.alsumaria.tv/mobile/news/77792/iraq-news

وكالة أنباء براثا، محكمة القضاء الاداري تؤجل للمرة السابعة حسم دعوة تحالف ديالى الوطني بشان "شرعية الحكومة"، (أيلول ٢٠١٣)
http://ftp.burathanews.com/arabic/news/212208

جريدة المدى، إعادة اختيار عمر الحميري محافظاً لديالى في جلسة خانقين وتسمية نائبين له، (كانون الثاني، ٢٠١٤):
https://almadapaper.net/view.php?cat=99486&fbclid=IwAR3JS9Jxla9J0Xin48E9eeLjRlgVhmd46YsD6Coogz4L8acxiH87a9wu9ZA

السومرية، "المالكي يقرر سحب يد الحميري من إدارة محافظة ديالى"- (كانون الثاني ٢٠١٤):
https://www.alsumaria.tv/news/90147/المالكي-يقرر-سحب-يد-الحميري-من-ادارة-محا/ar

السومرية، عراقية ديالى يحمل القوات الأمنية مسؤولية الحفاظ على حياة أعضاء مجلس المحافظة، (١ آذار ٢٠١٦):
https://www.alsumaria.tv/news/164434/--القوات-يحمل-ديالى-ألمنية-مسؤوليةar/عراقية

جريدة المدى، *بعد انتهاء مهلة المالكي.. محافظ ديالى يستقيل* (٢٧ شباط):
https://almadapaper.net/view.php?cat=64827&fbclid=IwAR2dvuwM7gCN-8xwutc91SQtRbk25hnmyclQRPYN29wHuyr1xRuPGOqjZRs